دِارَسَةُ الشَّوَاهِدِ البَلَاغِيْةِ
مَنَاهِجُهَا وَاتِّجَاهَاتُهَا

د. حمد بن عبد الله بن سعد العوفي

أستاذ البلاغة المشارك في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة

دارَسَةُ الشَّوَاهد البَلَاغِيْة مَنَاهجُهَا وَاتِّجَاهَاتُهَا

د. حمد بن عبدَ الله بن سعدَ العوفيَ
أستاذ البلاغة المشارك في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة

تاريخ تقديم البحث: ١٢/ ٣/ ١٤٤٥هـ تاريخ قبول البحث: ٤/ ٧/ ١٤٤٥هـ

ملخص الدراسة:

انطلق البحث من سؤال مركزي فحواه: كيف سارت دراسة الشواهد البلاغية؟ وما مناهج التأليف فيها؟ ومن هذا السؤال المعرفي تحددت أهداف الدراسة فكان أبرزها: رصد حركة التأليف حول الشواهد البلاغية وتحليل مناهج التأليف فيها، ومعرفة بداية التأليف في دارسة الشواهد البلاغية، وبيان المؤثرات التي أدَّت إلى نشوء حركة تأليف حول دراسة الشاهد البلاغي، وتوضيح ما تميَّز به دراسة الشاهد البلاغي عن غيره من العلوم.

ولتحقيق أهداف البحث اتخذت المنهج التاريخي التحليلي لقراءة مسيرة التأليف في الشواهد البلاغية، حيث قمت بالاستقراء التام للمؤلفات حول دراسة الشاهد البلاغي –حسب الاستطاعة– وجمعتها وصنفتها ثم حللت مناهج المؤلفين في أبرز تلك المؤلفات .

وانطلاقًا من أهداف البحث ومنهجه قسمت البحث إلى مقدمة كان الحديث فيها عن أهمية البحث وسؤاله ومنهجه، وتمهيد في تعريف الشاهد البلاغي، ومكانته في البلاغة العربية، وتبع ذلك ثلاثة مباحث هي: المبحث الأول: دراسة الشواهد البلاغية القرآنية، والمبحث الثاني: دراسة الشواهد البلاغية الشعرية، والمبحث الثالث: شرح الشواهد البلاغية بلغات غير عربية.

وقد توصَّل البحث إلى نتائج متعددة كان أبرزها: انقسم العلماء في دراسة الشواهد البلاغية القرآنية إلى قسمين: قسم درس شواهد مفردة، وآخر درس شواهد كتب بلاغية، وفي القسم الأخير أنتجت لنا البلاغة العربية كتابًا واحدًا، أما التأليف في دراسة الشاهد البلاغي الشعري سار في ثلاثة اتجاهات، هي: الاتجاه البلاغي، وهو أقلها حضورا، ثم الاتجاه الأدبي، وهو أكثرها حضورًا، ثم الاتجاه اللغوي، وقد تأخرت دراسة الشواهد البلاغية الشعرية إلى القرن الثامن الهجري، والكتب التي دُرِسَتْ شواهدها ستة كتب بلاغية، هي: مفتاح العلوم، والتلخيص والإيضاح، والمطول والمختصر، وحاشية السيد الشريف على المطول، ولم تُدْرَس الشواهد البلاغية النثرية.

الكلمات المفتاحية: الشواهد البلاغية، الشواهد القرآنية، الشواهد الشعرية، الشواهد النثرية

A Study of the Rhetorical Evidence Its Methodology and Trends

Dr. Hamad bin Abdullah Sa'd Aloufi
Associate Professor at the Faculty of Arts and Humanities in Taibah University.

Abstract:
The research was launched from a central question: What is the extent of the study of rhetorical evidence? What are the methods of authorship in it? From this cognitive question, the objectives of the research were determined, most notably: monitoring the development of authorship in rhetorical examples, analyzing the methods of authorship, identifying the origins of such authorship, examining the influences that led to its emergence, and clarifying how the study of rhetorical examples differs from other sciences.

To achieve the objectives of the research, I adopted the historical analytical approach to read the process of authorship in rhetorical evidence, where I fully extrapolated the literature on the study of the rhetorical evidence -as much as possible- and collected and classified them and then analyzed the authors' approaches in the most prominent of those works.

Based on the objectives of the research and its methodology, the research was divided into an introduction, which includes the discussion about the importance of the research, its question and methodology, and a preface on the definition of the rhetorical evidence and its place in Arabic rhetoric. And this was followed by three topics: the first topic: the study of rhetorical Qur'anic evidence; the second topic: the study of rhetorical poetic evidence, and the third topic: the explanation of rhetorical evidence in non-Arabic languages.

The research reached several findings, the most prominent of which include: The scholars were of two categories regarding the study of Qur'anic rhetorical evidence: a category that studied individual evidence and another that studied evidence of rhetorical books, and the second category produced one Arabic rhetorical book for us, while authorship in the study of the poetic rhetorical evidence resulted in three trends, namely: the rhetorical trend, which is the least present, then the literary trend, which is the most present, then the linguistic trend. The study of poetic rhetorical evidence only surfaced later in the eighth hijri century, and the books whose evidences were studied are six rhetorical books, namely: Miftāḥ al-'Ulūm, Al-Talkhīṣ wa Al-Eedooh, Al-Mutawwal wa Al-Mukhtasar, and Ḥāshiyah Al-Seyyid Al-Sharīf 'alā Al-Mutawwal, and it did not study the prosodic rhetorical evidence. .

Keywords: Rhetorical Evidence, Rhetorical Qur'anic, Rhetorical poetic Rhetorical evidence.

المقدمة

الحمد لله الذي أنعم علينا وتفضَّل، أنعم علينا بأنْ جعلنا مِنْ أمةٍ دستورها القرآن، وتفضَّل علينا بأنْ أكرمنا بالبيان، ثم الصلاة والسلام على خير الأنام، نبي الهدى والإحسان، وعلى آله وصحبه الطيبين الأطهار

وبعد:

فإنَّ طرائق دراسة العلوم تختلف وفقًا لمناهجها وأهدافها، فمنها ما يتَّجه إلى دراسة أصول العلم نفسه، فتُعْنَى تلك الدراسات بالحفر المعرفي في الفن المدروس؛ لتصل إلى نتائج جديدة، أو مختلفة. ومنها ما يتَّجه إلى دراسة تاريخ العلم نفسه؛ وذلك لرصد أبرز الملامح التي أثرَّت في طرق التفكير العلمي في الفن المدروس، والذي أدى إلى التأثير في مسار التَّأليف للعلم ذاته، ولكل طريقة منهجها الذي يناسبها، وأهميتها في تطور العلم.

وأغلب الدراسات سارت في الطريق الأولى –دراسة أصول العلم– وقلَّت الدراسات التي تكتب في الطريق الثانية –دراسة تاريخ العلم–؛ وذلك لغفلة الباحثين عن أهميتها، من هنا جاء هذا البحث بعنوان: **دِرَاسَةُ الشَّوَاهِدِ البَلَاغِيْةِ، مَنَاهِجُهَا وَاتِّجَاهَاتُهَا**، ليرصد حركة التأليف حول الشَّاهد البلاغي، ويحلل تلك الحركة، وأبرز المؤثرات فيها، فجاء سؤال البحث فيما يلي: كيف سارت دراسة الشَّواهد البلاغية، وما مناهج التأليف فيها؟ ومن هذا السؤال المركزي في البحث انسلت سؤالات عدِّة، تساهم في الإجابة عن سؤال البحث، وهي: متى بدأ التَّأليف في دراسة الشَّواهد البلاغية؟ وما هي

الظروف المعرفية التي أدَّت إلى نشوء تلك الدراسات؟ وأيُّ المؤلفات توجَّهت إليها تلك الدراسات؟ وما الذي امتازت به دراسة الشواهد البلاغية؟

وانطلاقًا من هذه الأسئلة المعرفية تجلَّت أهداف الدراسة في النقاط الآتية:

- رصد حركة التَّأليف حول الشَّواهد البلاغية، وتحليل مناهج التأليف فيها.
- الوقوف على بدايات التَّأليف لدراسة الشَّاهد البلاغي، وتحليل ذلك زمنيًّا ومعرفيًّا.
- بيان المؤثرات المعرفية التي أدَّت إلى نشوء حركة تأليف حول دراسة الشواهد البلاغي.
- الوقوف على المؤلفات التي دُرِسَت شواهدها، وبيان أسباب اتجاه تلك الدراسات إلى شواهد تلك المؤلفات دون غيرها.
- توضيح ما تميَّز به دراسة الشواهد البلاغي عن غيره من العلوم الأخرى.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج التاريخي، مستخدمًا الوصف والتحليل، حيث قمت بالاستقراء التَّام للمؤلفات حول الشَّاهد البلاغي -حسب الاستطاعة- وجمعها وتصنيفها، ثم تحليل أبرز وأشهر تلك المؤلفات، بذكر أبرز ملامح مناهج مؤلفيها وأهدافهم.

حدود البحث:

ينحصر البحث في دراسة مناهج العلماء الذين أفردوا دراسة الشواهد البلاغية بجميع أنواعها (الشعرية والنثرية) بالتأليف، ويتوقف البحث زمنيًّا إلى منتصف القرن الرابع عشر الهجري (١٣٥٠هـ)، حيث توجه التأليف العلمي بعد هذا التاريخ إلى الدرس الأكاديمي، فلم أتناول الرسائل العلمية المقدمة لنيل درجات علمية، أو الأبحاث العلمية المحكمة، فهي لا تدخل ضمن الإطار الزمني الذي حددته للبحث، وسبب التوقف زمنيًّا عند منصف القرن الرابع عشر (١٣٥٠هـ) ذلك أن الدراسات بعد ذلك كَثُرَت وتَنَوَّعت، واختلفت مناهجها، فأصبحت بحاجة إلى دراسة مستقلة.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتَّقصي لم أجد من درس حركة التأليف في الشاهد البلاغي، وأغلب الدراسات الحديثة اتجهت إلى دراسة الشواهد البلاغية نفسها في المؤلفات البلاغية، أو دراسة مناهج العلماء في عملية الاستشهاد، ومن أبرز تلك الدراسات ما يلي:

أولًا: الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز، توثيق وتحليل ونقد، للدكتورة نجاح الظهار، والكتاب في أصله رسالة دكتوراه، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وطُبِع في ١٩٩٦م، تناولت فيه الباحثة شواهد عبدالقاهر الجرجاني الشعرية في كتابه دلائل الإعجاز، فنسبت الشواهد إلى قائليها، وحللت تلك الشواهد ودرستها دراسة بلاغية نقدية، بحيث تذكر أقوال

العلماء في الشاهد، سواء الموافق منها لرأي عبدالقاهر الجرجاني أو المخالف له، وتحلل كل ذلك تحليلًا علميا.

ثانيًا: الشواهد الشعرية في كتاب أسرار البلاغة للشيخ عبدالقاهر الجرجاني، توثيق وتحليل بلاغي ونقد، لعايد بن سليم الحسيني، وهو بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (١٤١٥هـ)، وقد سار فيه الباحث على خُطَى نجاح الظهار، مفندا الحديث حول الشاهد الشعري في كتاب أسرار البلاغة من خلال توثيق نسبته إلى قائله، وشرحه شرحًا موجزًا، ثم تحليل ذلك الشاهد بلاغيًّا مستندًا على أقوال علماء البلاغة في ذلك.

ثالثًا: مدونة الشواهد في التراث البلاغي العربي من الجاحظ إلى الجرجاني: أسسها مقاييسها مناهجها وظائفها: للدكتور مراد بن عياد، وهو كتاب مطبوع عن أصل رسالة عملية لنيل درجة الدكتوراه، في كلية الآدب والعلوم الإنسانية بصفاقس، ٢٠١١م، وقد قام بدراسة وصفية تحليلية للشواهد الشعرية البلاغية قبل عبدالقاهر الجرجاني، فبدأ من البيان والتبيين للجاحظ مرورا برسائل الرماني والخطابي وعبدالقاهر الجرجاني في إعجاز القرآن، والصناعتين للعسكري وإعجاز القرآن للباقلاني، وسر الفصاحة للخفاجي مختتمًا بكتابي عبدالقاهر أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز.

رابعًا: الشواهد البلاغية وتوظيفها واكتشاف درجات النظم في كتاب دلائل الإعجاز للشيخ عبدالقاهر الجرجاني، لفوزية الطاهر الشين، القاهرة: دار البشير، ٢٠١٤م، والكتاب في أصله رسالة لنيل درجة الماجستير، في

كلية الآداب، بجامعة طرابلس، وقد تناولت الباحثة منهج الشيخ عبدالقاهر الجرجاني في عملية الاستشهاد، وقسمت مباحث الكتاب وفقًا لذلك، فجعلت هنالك شواهد التتويج، والشواهد الأساسية والشواهد الجانبية، وتحت كل نوع من هذه الأنواع أقسام متعددة، تحدثت الباحثة عن كل قسم منها، وحللت طريقة عبدالقاهر الجرجاني في عملية الاستشهاد.

وبهذا يتضح الفرق جليًّا بين هذه الدراسات ودراستي فهذه الدراسات تدرس الشواهد في كتب البلاغة، أو مناهج المؤلفين في عملية الاستشهاد، ودراستي تدرس مناهج العلماء الذين درسوا الشواهد البلاغية، وأفردوها بالدراسة، حتى منتصف القرن الرابع عشر الهجري (١٣٥٠هـ) لا دراسة الشواهد البلاغية نفسها، أو مناهج علماء البلاغة في عملية الاستشهاد.

وبعد جمع المادة العلمية، وتحليلها، وتبعا للأهداف المذكورة، قسَّمت البحث بحسب نوع الشَّاهد المدروس، ولغته، فجاءت المباحث على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها الحديث عن أهمية البحث، وسؤاله، والمنهج المتبع فيه، وخطته.

التمهيد: وفيه تعريف للشَّاهد البلاغي، ومكانته في البلاغة العربية.

المبحث الأول: دراسة الشَّواهد البلاغية القرآنية.

المبحث الثاني: دراسة الشَّواهد البلاغية الشعرية.

المبحث الثالث: شرح الشَّواهد البلاغية بلغات غير العربية.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج.

التمهيد

أولًا: تعريف الشَّاهد

الشَّاهد في اللغة من المصدر شَهِدَ، يقول ابن فارس في تعريفه: "والشِّين والهاء والدَّال أصل يدل على حضور وعِلْم وإعْلَام، لا يخرج شيء من فروعه عن الذي ذكرناه"(١)، أما في الاصطلاح فعرَّفه التهانوي بـ: "الجزئي الذي يُسْتَشْهَدُ به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي مِنَ التَّنزيل، أو مِنْ كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أخصُّ من المثال"(٢)، ولا يخفى أنَّ الحدود التي وضعها التهانوي صارمة قد يتجاوزها الحقل البلاغي، فيمكن الاستشهاد في البلاغة بكلام متأخري العرب، إنْ كان كلامهم سائرًا على طريقة العرب في القول، أما كون الشَّاهد أخصَّ من المثال؛ فلأنَّ القاعدة تُبْنَى على الشَّاهد، والمثال يأتي بعد القاعدة لتوضيحها، والشَّاهد أيضًا أقل في مَوْرِدِه، بخلاف المثال فالمجال فيه واسع، وحاجة العلوم إليهما جميعًا.

ثانيًا: مكانة الشَّاهد في البلاغة العربية.

للشَّاهد في العلوم العربية مكانة كبيرة، فعليه وبه تُحَدُّ الحدود، وتُبْنَى القواعد التي تكون مطردة في العلم، ومنذ بدايات التَّأليف في العلوم العربية كانت أهمية الشَّاهد حاضرة في أذهان العلماء، وقد أشار الجاحظ إلى أهمية الشَّاهد في تأصيل العلوم فقال: "ومدار العلم على الشَّاهد والمثل"(٣)، وكانت أولى

---

(١) أحمد بن فارس الرازي، مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م، ٢٢١/٣.

(٢) محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون،١٩٩٦م، ١/ ١٠٠٢.

(٣) عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت: دار الجيل، ٢٧١/١.

المؤلفات اللغوية قائمة على الشواهد في منهج تأليفها، فكتاب سيبويه اشتمل على ألف وخمسين بيتًا من الشواهد الشعرية، "قال الجرميُّ: نظرتُ في كتاب سيبويه؛ فإذا فيه ألفٌ وخمسون بيتًا، فأما ألف فعرفتُ أسماء قائليها، وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائليها"[1] إضافة إلى الشواهد القرآنية التي اعتمد عليها سيبويه في كتابه، وتجاوز ما استشهد به من الآيات القرآنية ثلاثمئة آية، وقد يجعل الآية أصلًا في الباب، إذا قال: "وهذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكنَّ، فمن ذلك قوله تعالى ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾ [هود: ٤٣] وقوله عز وجل ﴿فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ﴾ [يونس: ٩٨]: أي ولكن قوم يونس لما آمنوا، وقوله عز وجل : ﴿لَوۡلَا كَانَ مِنَ ٱلۡقُرُونِ مِن قَبۡلِكُمۡ أُوْلُواْ بَقِيَّةٖ يَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡفَسَادِ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا قَلِيلٗا مِّمَّنۡ أَنجَيۡنَا مِنۡهُمۡۗ﴾ [هود: ١١٦] "[2].

وإذا نظرنا في تاريخ التَّأليف البلاغي العربي نجد أولى المؤلفات المنهجية البلاغية اعتمدت اعتمادًا كليًّا على الشَّاهد، فابن المعتز (ت: ٢٩٦) في كتابه البديع –وهو صاحب أول تأليف منهجي في البلاغة العربية– اعتمد على الشَّاهد في اختطاط منهجه، يدلنا على ذلك كثرة الشواهد التي استشهد بها، حيث تجاوزت شواهده ستمئة شاهد، تنوعت ما بين الشواهد

---

(١) محمد بن حسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل، مصر: دار المعارف، ٧٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة: عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م، ٢/ ٣٢٥.

القرآنية والنثرية والشعرية، وهذا عدد كبير إذا ما قيس بعدد الأبواب البلاغية التي تناولها في كتابه، فَعَدَّ منها خمسة أنواع من البديع، ثم زاد عليها ثلاثة عشر نوعًا أطلق عليها محاسن الكلام، وكان مجموع ما تحدث عنه في أبواب علم البلاغة ثمانية عشر بابًا(١)، وبمنهجية ابن المعتز سارت كتب البلاغة من بعده، فأصبح الشَّاهد هو الأسّ الذي تقوم عليه الدراسة البلاغية.

من هنا اكتسب الشاهد البلاغي أهميته في البلاغة العربية، وتميز عن غيره من بلاغات الأمم الأخرى "فالشاهد في الخطاب البلاغي العربي هو موضوع الدراسة البلاغية، وهو موضوع للوصف، وكذلك للحكم والمعيار أكثر منه للإقناع بالمفهوم اليوناني، والشاهد في التراث البلاغي يختلف عنه في الخطاب الأدبي، فالشاهد الشعري قد استعمل في الخطب، واستعمل في الرسائل الأدبية، وفي المقامات، لكن المقامين مختلفان، فهو في نصوص الأدب القديمة خطاب إبداعي، أو جزء من خطاب إبداعي، يقحم في نص إبداعي آخر، بيد أنه في نصوص التراث البلاغي، يكون موضوعًا للدراسة والتصنيف، ومحلًّا للحكم والمعيار، وهو بهذا المعنى ينزل في سياق المباحث الجمالية"(٢).

---

(١) انظر: عبدالله بن المعتز، البديع، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، بيروت: دار الجيل، ٢٠٠٧م، ٧٣ وما بعدها، وانظر تفصيل الحديث عن الشواهد عند ابن المعتز: حمد بن عبدالله العوفي، الشاهد البلاغي عند ابن المعتز في كتابه البديع دارسة في المنهج، مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية، المجلد الثامن، العدد (٣١)، سبتمبر ٢٠٢٢.

(٢) مراد بن عياد، مدونة الشواهد في التراث البلاغي، من الجاحظ إلى الجرجاني، أسسها، مقاييسها، مناهجها، وظائفها، صفاقس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠٠١م، ١/ ١٥.

ولا تقتصر أهمية الشاهد على ضبط قواعد اللغة، أو بيان استطرادها، فالشاهد لها اعتبارات متعددة، فهو "العصب [للغة] في مرحلة التنظير، وهو المادة في مرحلة التطبيق، والشواهد لا يقف تأثيرها عند هذا الحد، بل إنها لتكوِّن في مجموعها تراثًا حضاريًّا للأمة لا يمكن التفريط فيه فضلا عن تجاهله؛ لأنَّه مرتبط بثقافة هذه الأمة"(١).

ومما امتازت به الشواهد البلاغية سعة الزمان الذي يُسْتَشْهَدُ بأشعاره وأقواله، فقد نقل البغدادي قول أبو جعفر الأندلسي قوله: "علوم الأدب ستة: اللغة والصرف والنحو، والمعاني والبيان والبديع، والثلاثة الأولى لا يُسْتَشْهَدُ عليها إلا بكلام العرب، دون الثلاثة الأخيرة فإنَّه يُسْتَشْهَدُ فيها بكلام غيرهم من المولدين؛ لأنَّها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم، إذ هو أمر راجع إلى العقل، ولذلك قُبِلَ من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحتري وأبي تمام وأبي الطيب وهَلُمَّ جَرًّا"(٢).

ولا بُدَّ من ضبط الاستشهاد في البلاغة العربية، فلا يفتح المجال فيها، حتى نُدْخِلَ كلام غير العرب فيها، فنجيز الاستشهاد به في البلاغة العربية، فكما هو معلوم أنَّ لكل أمة طريقة في تناول معانيها، ولكل لغة خصائصها في استعمال المجازات اللغوية، أو حتى الطرق البيانية، تتشكل من ثقافتها عموما،

---

(١) عويض بن حمود العطوي، منهج التعامل مع الشاهد البلاغي بين عبدالقاهر الجرجاني وكل من السكاكي والخطيب القزويني، جامعة أم القرى: مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد: ٣٠، المجلد: ١٦، (٢٠٠٤)، ٤٩٧.

(٢) عبدالقادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١/٥.

فَعُرِفَ عن العرب طرائق محددة في طُرُوقِ المعاني، فتشبيه المرأة بالشمس مثلًا سائغ وارد في لغة العرب، لكنه غير سائغ عند الأمم الأخرى، وهكذا[١].

نعم لا بُدَّ للغة أنْ تتطور في أساليبها، وتواكب عصرها، ولكن هذا التَّطور لا بُدَّ أنْ يكون من العرب أنفسهم، ومبني على كلام أسلافهم العرب، وليس تَقَمُّصا لما في اللغات الأخرى، فالبلاغة قائمة على الذوق، وأذواق الأمم تختلف؛ لذا لا بُدَّ من التعويل على الذوق العربي، وليس أي ذوق، وإنما الذوق الذي غُذِّيَ بكلام العرب من الشعر والنثر.

والمسائل البلاغية تختلف في غموضها ودقتها، فمنها الغامض الذي يحتاج إلى شواهد تجليه، وهذه الشواهد ينبغي مراعاة وضوحها، ودقتها، وحسن انتقائها، يقول مراد بن عياد عن علاقة الشاهد بالبلاغة: "وعلاقة الشاهد بالبلاغة علاقة تناص من نوع واحد خاص، تخضع فيه الأقوال المستحضرة لوظائف محددة، تمليها أهداف الدرس البلاغي عند العرب، فإذا أُخِذَ من أثر ما جزء من نصه وزُرِعَ في سياق مغاير من سياقات الدراسة البلاغية، فإنَّه يتحول من مقام إنشادي في الشعر... إلى مقام تمثيلي عند البلاغيين، وعندئذ توضع الظاهرة الأدبية في النص المستحضر في مواجهة الظاهرة البلاغية فيه"[٢].

---

(١) هناك العديد من الأبحاث التي تحدثت عن دور الثقافة في تشكيل الصور البيانية، وإبراز الفروق بين اللغات في استخدامها، انظر مثلًا: عماد عبدالباقي، التشبيهات ورودها في استخدام اللغات، اللغة العربية والتركية أنموذجا، مجلة Drrga PARK، المجلد ٢١، العدد: ٥٢، ٢٦٩.

(٢) مراد بن عياد، مدونة الشواهد في التراث البلاغي، من الجاحظ إلى الجرجاني، أسسها، مقاييسها، مناهجها، وظائفها، ١/ ٣٤٩.

المبحث الأول: دراسة الشواهد البلاغية القرآنية

مما لا شك فيه أنَّ القرآن الكريم قد بلغ الغاية القصوى من البلاغة، فلا يدانيه ولا يَقْرُب منه في البلاغة نَصٌّ بشري، فاق قدرة البشر في البيان، حتى عجزوا على الإتيان بقريب من بلاغته، وهذه الشهادة لبلاغة القرآن لم تكن حديثة عهد، بل كانت مع بدايات نزوله، فقد شَهِدَ بذلك صناديد قريش وهم معادون له، حريصون على إبطال حجته، يدلنا على ذلك شهادة الوليد بن المغيرة حين سمع النبي ﷺ يتلو شيئاً من القرآن، فقال: "إنَّ لقوله الذي يقول حلاوة، وإنَّ عليه لطلاوة، وإنَّه لمنير أعلاه يَغْدِق أسفله، وإنَّه لَيَعْلُو وما يُعْلى عليه، وإنَّه لَيَحْطِمُ ما تحته"(١)، فهذه المقولة لم يكن دافعها ديني، يرى قدسية النَّص القرآني، ولكنها شهادة حق، قِيْلَتْ في منزلة القرآن الكريم من البلاغة.

وعند النَّظر إلى دراسة الشواهد البلاغية القرآنية، نرى أنَّها سارت في مسارين مختلفين، الأول: دراسة سور أو آيات منفردة من الشواهد البلاغية، وإفرادها بالتأليف، والثاني: دراسة شواهد قرآنية لكتب بلاغية معينة، والمسار الأول هو أسبق مسارات التَّأليف في الشَّاهد البلاغي عمومًا، سواء الشواهد القرآنية أو الشعرية أو النثرية، أما المسار الثاني في الشواهد القرآنية تأخر كثيرًا عن المسار الأول زمنيًّا، وتفصيل ذلك فيما يلي:

---

(١) أخرجه الحاكم في مستدركه، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه" الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، دار التأصيل، مركز البحوث وتقنية المعلومات، ٢٠١٤م، رقم: ٣٩١٨، ٤/ ٤٩٢.

الأول: دراسة سور أو آيات منفردة(١): بدأت هذه المرحلة مبكراً قبل تَشَكُّل ملامح البلاغة العربية، وكانت منطلقة من قضية إعجاز القرآن الكريم، وقد تركَّزت هذه الدراسات على شواهد محددة، تخدم قضية الإعجاز، في بادئ الأمر، وهنا أشير إلى أنَّ المقصود هنا الكتب التي أُلِّفَت وكان الهدف من تأليفها إبراز الأوجه البلاغية للشواهد القرآنية، وليست الكتب التي أُلِّفَتْ في تفسير آية أو بيان أحكامها، وجاء الحديث عن بلاغتها تبعا للهدف الرئيس؛ لذا لا يدخل في إطار الدراسة كتب التفسير البلاغية ككشاف الزمخشري، وما سار على نهجه من كتب التفسير، إذ ليس المقصود من تفسيره الاستشهاد البلاغي، ولا الكتب المتأخرة التي سارت على منهج المفسرين، ككتاب قطف الأزهار في كشف الأسرار للسيوطي، فقد سار على منهج المفسرين، بأن بدأ من بداية القرآن، وتحدث عن علوم القرآن المختلفة فيه، وإنْ كان هدفه الكشف عن الأسرار البلاغية في القرآن إلا أنَّ منهجه الذي اتبعه لا يدخل ضمن إطار دراستي، فهو لم يخص الشواهد البلاغية القرآنية بالدراسة.

---

(١) هنا لم أذكر الكتب أو الرسائل التي أُلِّفت في آية من آيات الذكر الحكيم، ولم تكن من شواهد البلاغيين، وإنما كان الدافع إلى تأليفها التَّأمل البلاغي، وهي قليلة، من مثل: رسالة فتح الجليل للعبد الذليل، لجلال الدين السيوطي، والتي خصَّها للحديث عن قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾. [البقرة: ٢٥٧]

ومن أوائل الكتب التي أُفْرِدَتْ في ذلك كتاب إعجاز سورة الكوثر لجار الله الزمخشري (ت: ٥٣٨) فقد تحدث الزمخشري عن بلاغة سورة الكوثر بصفة مجملة، والهدف من الكتاب لم يكن تبيان بلاغة سورة الكوثر، وإنما ضَرَبَ سورة الكوثر مثالاً على علو بلاغة القرآن، ودليلاً على إعجازه، فقال: "وأنا أضرب لك سورة الكوثر –وهي أقصر السور– مثالاً أنصبه بين يديك، وأجعله نَصْبَ عينيك، فأنت أكيس الأكياس، ومعك نُهْية كشعلة المقباس، تكفيك الرمزة وإنْ كانت خفية، والتنبيهة وإنْ كانت غير جلية، فكيف إذا ذللت بأنْور من وضح الفلق، وأشهر من شية الأبلق"(١).

وقد كانت روح التأليف البلاغي في ذلك العصر حاضرة في مُؤَلَّف الزمخشري، حيث تحدَّث عن السورة أولًا بذكر سياقها ثم الحديث عن مزايا النَّظم فيها، من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، وأنواع البديع من جناس والتفات، فجاء التحليل البلاغي للسورة متكاملاً على اختصاره، فالتحليل البلاغي للزمخشري قريب من ما فعله عبدالقاهر الجرجاني، مع الشواهد البلاغية.

ودراسة الزمخشري هذه أُلِّفت قبل أن تُسْلك آيات من السورة في الشواهد البلاغية، فلم يستشهد أحد من البلاغيين قبل الزمخشري بآية من سورة الكوثر، ولكن دراسة الزمخشري هي التي مهَّدت لأنْ تكون بعض آيات هذه السورة ضمن الشواهد البلاغية فيما بعد، فقد أشار الرازي إلى دراسة

(١) محمود بن عمر الزمخشري، إعجاز سورة الكوثر، تحقيق: حامد الخفاف، بيروت: دار البلاغة، ١٩٩١م، ٥٤.

الزمخشري، ولخَّصها في كتابة في إحدى وعشرين فائدة[١]، ثم جاء الخطيب القزويني واستشهد بآيتين من السورة في باب الالتفات من التكلم إلى الغيبة[٢]، ثم سار التأليف البلاغي من بعد التلخيص يدور في فلكه، وينهل من مادته.

ثم جاءت دراسات بعد ذلك سارت على منهج الزمخشري في تحليل سورة الكوثر بلاغيًّا، بعد أنْ أصبحت شاهدًا بلاغيًّا، وقد أضافت تلك الدراسات إلى دراسة الزمخشري ما استجد من قضايا بلاغية من بعده، فتحدثت عن مناسبة السورة لما قبلها، وهذا باب واسع لطيف في البلاغة، لم يُتَوَسَّعُ الحديث فيه إلا في عصور البلاغة المتأخرة عن الزمخشري، وما كان في زمن الزمخشري وما قبله إشارات دقيقة لطيفة إلى تلك المناسبات بين السور، فنجد أحمد النقاوسي (ت: ٧٤٧) يُفَصِّل القول في مناسبة سورة الكوثر لسورة الماعون قبلها[٣]، وكذا ذكر ابن نجيم (ت: ١٠٠٥) مناسبة السورة لما

(١) محمد بن عمر الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: نصرالله حاجي، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٤م، ٢٣٦.

(٢) انظر: محمد بن عبدالرحمن القزويني، تلخيص المفتاح، تحقيق: محمد بن علي الزعابي، المدينة المنورة: دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣م، ١٠١.

(٣) أحمد النقاوسي، الروض الأزهر فيما تضمنته سورة الكوثر، من وجوه البلاغة وفنون الفصاحة والبراعة، تحقيق: عبدالله بن سليمان السعيد، جامعة الأزهر، حولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا، العدد: ٢٤، الجزء: ١٠، ٢٠٢٠م،٩٨٧٩.

قبلها[1]، وإن كانت الدراستان الأخيرتان قد أصابهما ما أصاب البلاغة العربية من التقسيم والتقعيد، فنجد الحديث فيهما مقسم إلى فوائد متفرقة، فالنقاوسي "أورد في الآية الأولى سبعًا وعشرين فائدة، وفي الثانية اثنين وثلاثين فائدة، وفي الثالثة إحدى وعشرين فائدة، فتمت له ثمانون فائدة، ثم ختم هذا المصنَّف بذكر هدفه من تأليفه، وهو التنبيه على بعض ما في هذه السورة من الإعجاز، وبيان كيفية التدرب في علم البلاغة والفصاحة"[2].

أما ابن نجيم (ت: ١٠٠٥) فقد تحدث عن السورة بدءًا من الخلاف في مكان نزولها، ثم أخذ في الحديث عنها آية آية يذكر عند كل آية ما يتعلق بها من القضايا النحوية واللغوية والبلاغية، وإنْ كان تركيزه على البلاغة بشكل أكبر، فقد نقل كلام أئمة علماء البلاغة كعبدالقاهر الجرجاني والزمخشري والرازي والسعد التفتازاني.

وقد كان متأثرًا بالزمخشري في تفسيره، فقد اعتمد على أسلوب الفنلقة –وهو الأسلوب الذي يعتمد على: فإن قُلْتَ... قُلْتُ، أي أنه يقوم على افتراض سؤال ثم الإجابة عليه– كما كان الزمخشري معتمدًا عليه في تفسيره، وإن كان أطال في بعض المواضع التي ليس للبلاغة دخل فيها، كالاختلاف في معنى

(١) عمر بن إبراهيم بن نجيم، عقد جوهر الكلام على سورة الكوثر، تحقيق: عادل بن محمد الرفاعي، الجامعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية للغة العربية وآدابها، العدد: ٦، الجزء: ١، ٢٠٢٣م، ١٢١.

(٢) أحمد النقاوسي، الروض الأزهر فيما تضمنته سورة الكوثر، من وجوه البلاغة وفنون الفصاحة والبراعة، ٩٨٦٩.

الكوثر، فذكر فيه خمسة عشر قولًا، والرسالة في عمومها لم تخرج عما ذكره الزمخشري، أو كان في كتب البلاغة من قبله.

وبهذا يمكن القول بأنَّ الدراسات التي أُفْرِدت للحديث عن سورة الكوثر كانت مختصرة موجزة، وكانت الغاية منها إثبات إعجاز القرآن، وإعجاز القرآن إنَّما كان في بلاغته وفصاحته على أكثر أقوال أهل العلم، ثم إنَّ الدراسات المفردة انصرفت إلى سورة الكوثر دون غيرها من السور ذلك أنها أقصر سورة في القرآن، وأقل مراحل التحدي إنما كان في الإتيان بسورة من مثله قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾[البقرة: ٢٣] ؛ لذا انبرى العلماء في دراسة بلاغة هذه السورة؛ ليبينوا مدى العجز الذي أصاب الكافرين عن الإتيان بمثلها.

ثم إنَّ الدراسات في هذا المسار –دراسة سور أو آيات مفردة– لم تسلك نهج الزمخشري، وهي –على قلتها– أصابها ما أصاب البلاغة العربية من التَّقسيم والتَّقعيد، والتَّوسع في الدراسة بإدخال علوم أخرى غير بلاغية في التحليل، فمن الآيات التي أُفْرِدَت بالدراسة آية هود، وهي قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ ۖ وَقِيلَ بُعْدا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ٤٤] وهي أشهر أنموذج بلاغي فمنذ أنْ طَبَّق عبدالقاهر الجرجاني عليها نظرية النظم(١)، تداول علماء البلاغة هذا الأنموذج بالدرس والتحليل البلاغي، وهذا الأنموذج يختلف عن سورة الكوثر

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الأعجاز، تحقيق: محمود شاكر، جدة: دار المدني، ط٣، ١٩٩٢م، ٤٥.

بأنَّ الهدف الأساس هنا ليس إثبات إعجاز القرآن، وإنما إظهار بلاغة القرآن المعجزة، ثم هذا الأنموذج لم يكن شاهدًا على باب من أبواب البلاغة، وإنما كان أنموذجًا لبيان البلاغة والبيان عموما، فيصح أنْ نقول: الآية شاهد تطبيقي لأبواب البلاغة المختلفة.

ثم جاء السكاكي (ت: ٦٢٦) وتحدث عن هذا الأنموذج ضمن كتابه مفتاح العلوم، بعد أنْ فرغ من الحديث عن البلاغة والفصاحة وعلمي المعاني والبيان، حيث قال: "وإذا وقفت على البلاغة، وعثرت على الفصاحة المعنوية واللفظية، فأنا أذكر على سبيل الأنموذج آية أكشف لك فيها عن وجوه البلاغة والفصاحتين، ما عسى يسترها عنك، ثم إنْ ساعدك الذوق أدركت منها ما قد أدرك من تُحُدُّوا بها"(١).

ثم أُفْرِدَ هذا الشاهد البلاغي القرآني بالدراسة عند ابن الجزري (ت: ٨٣٣) في كتابه كفاية الألمعي في آية يا أرض ابلعي، وسبب تأليفه لهذه الدراسة هو رَدٌّ على من قال "إنَّ الإمام السكاكي بلغ فيها الغاية"(٢).

وقد توسَّع ابن الجزري في شرح الآية -بعد أنْ نقل نص كلام السكاكي على طوله- فتحدث عنها من جميع النواحي اللغوية: الصرفية والنحوية والبلاغية، وكذلك استطرد في ذكر ما يتعلق بالآية من أحداث، كحديثه عن الطوفان الذي أصاب قوم نوح من حيث مدته وقوته وغير ذلك، وما يهمنا هنا هو

(١) يوسف بن محمد السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠١١م، ٥٢٧.

(٢) محمد بن محمد الجزري، كفاية الألمعي في آية يا أرض ابلعي، تحقيق: نشيد حميد آل محمود، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ٢٠٠٣م، ٧٢.

حديثه عن الجانب البلاغي، فنجد أنَّه وازان بين كلام العلماء قبله فيها، وناقشه ورجح، فهو ألف كتابه هذا مستندًا على كلام صاحب المفتاح فيها، فأخذ يناقشه في تحليله البياني، جامعًا إليه أقوال علماء البلاغة من قبله، كالزمخشري والرازي وغيرهما، وقد لخَّص منهجه في كتابه بقوله: "الكلام في هذه الآية ينحصر في أربعة أوجه:

الأول: على تفسيرها من حيث الجملة وما يتعلق به وينضم إليه، والتنبيه على ما ذكره الأئمة الثلاثة المتقدمون [الزمخشري والرازي والسكاكي] فيها وغيرهم، وبيان الصحيح من ذلك.

الثاني: في معاني كلماتها كلمة كلمة من حيث التفصيل في اللغة والإعراب.

الثالث: فيما ظهر لنا ولهم من الأسئلة الواردة عليها والأجوبة عن واحد منها.

الرابع: فيما ظهر لنا فيها من المعاني والبيان وأنواع البديع سوى ما ذكره هؤلاء فيه.

وختمت ذلك بفصل في وجوه إعجاز القرآن العظيم"[1].

وبهذا يظهر لنا أنَّ ابن الجزري قد درس هذه الآية من جميح النواحي البلاغية، سواء ما يتعلق بعلم المعاني من تقدم وتأخير وذكر وحذف وغيرها، أو ما

(١) محمد بن محمد الجزري، كفاية الألمعي في آية يا أرض ابلعي، ٨٩.

يتعلق بعلمي البيان والبديع، وقد فصَّل القول في ذلك، عارضًا ومناقشًا آراء العلماء من قبله في الآية [1].

الثاني: دراسة شواهد قرآنية لكتب معينة: وهذا المسار في التَّأليف –وهو الاقتصار على دراسة الشواهد القرآنية في مُؤَلَّف واحد– مما انفردت به البلاغة عن سائر علوم اللغة العربية، فلا نجد مؤلفًا في دراسة الشواهد القرآنية في النحو، أو غيره من علوم العربية، وكذلك انفردت به البلاغة العربية عن سائر بلاغات اللغات الأخرى، وأنتجت لنا البلاغة العربية مؤلفًا واحدًا في هذا المجال، وهو مراقي المجد لآيات السعد لأحمد بن علي المنجور (ت: ٩٩٥).

وبعد تأمل سبب هذا التَّفرد نجد أنَّه كان للعلاقة القوية بين القرآن الكريم والبلاغة، بخلاف علوم اللغة الأخرى، وإيضاح ذلك أنَّ معجزة القرآن ارتكزت على بلاغته في المقام الأول، ثم إنَّ معرفة البلاغة وأحكامها هو الطريق إلى معرفة إعجاز القرآن، وطريق البلاغة هي الطريق الأمثل للتدبر في معنى القرآن، والله عز وجل أمر بالتدبر في القرآن، وذمَّ من أعرض عن تدبره، قال تعالى: ﴿فَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ

(١) هناك بعض الدراسات التي درست البسملة على اعتبار أنها آية من سورة الفاتحة، وقد كانت من شواهد الخطيب القزويني، ولكني لم أجعلها ضمن دراستي؛ لأنَّ تلك الدراسات لم يكن هدفها دراسة الشاهد البلاغي، أو دراستها على أنها شاهد بلاغي، كدراسة الدسوقي لها في مطلع حاشيته على المختصر، فقد درسها على أنها أول ما افتتح بها التفتازاني مختصره، وهو وإن سار على نهج السكاكي في دراسة آية ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِي﴾ إلا أنه لم يفردها بالدراسة.

ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء: ٨٢] ، لذا كانت هذه المحاولة الفريدة الوحيدة في هذا المجال، وقد خرجت بنتائج أَثْرَتْ الشاهد البلاغي القرآني.

وأول ما يلفت النَّظر في هذا المُؤَلَّف اختياره للكتاب الذي يدرس شواهده القرآنية، فقد اختار كتابًا يُعَدَّ من أكثر كتب البلاغة المتأخرة رواجًا، "وأعظم شرح لتلخيص المفتاح، وهو شرح ممزوج يعتني صاحبه باستقصاء شرح ما في التلخيص وتحقيق ما يتصل به من القضايا والآراء، فلا يترك منه شاذَّة ولا فاذَّة إلا تعرَّض لها بطرائق شتى من الإيجاز والإطناب والتفصيل والاستطراد والمناقشة والتعليل"(١)، فيمكن القول: إنَّ المنجور كان موفَّقا في اختياره للكتاب، لما ذكرت آنفا، ولأنَّ الكتاب امتاز بالضبط المنهجي -تبعًا للكتاب الذي يشرحه وهو التلخيص- مما سَهَّل عملية دراسة الشواهد القرآنية فيه ومناقشتها.

ثم إنَّ هذا الكتاب حاز على ميزة أخرى وهو أنَّه من مؤلفات المغرب العربي، ويدرس كتابًا من كتب المشرق العربي، ومعلوم أنَّ الدرس البلاغي في المشرق العربي اختلف عنه في المغرب العربي، من حيث المنهج وطرق التأليف، والتأثر بالمناهج الأخرى(٢)، بل إن عُمَدَ كتب البلاغة تختلف ما بين المشرق العربي

(١) سعدالدين التفتازاني، شرح تلخيص المفتاح المطول، تحقيق: ضياءالدين عبدالغني القالش، اسطنبول: دار اللباب، ٢٠٢٢م، مقدمة التحقيق: ٥٢.

(٢) لست هنا بصدد الحديث عن هذه المقارنة، ولكن ذكرتها لتبيين مزايا الكتاب، ولإيضاح الفكرة بشكل أفضل انظر في منهجي كتاب القرطاجني مناهج البلغاء، ومفتاح السكاكي، سيظهر الفرق جليًّا. بين منهجي التأليف.

والمغرب العربي[1]، فيمكن القول: إنَّ هذا الكتاب هو محاولة الجمع بين مدرستين من مدارس البلاغة العربية، ثم هو شرح الشواهد البلاغية القرآنية، وقد كانت كتب البلاغة في المشرق العربي أكثر اعتمادًا على الشاهد القرآني من كتب المغرب العربي، وذلك تبعا لطبيعة التأليف ومنهجيته والمؤثرات الأخرى في حركة التأليف ودوافعه.

وقد ذكر المنجور سبب تأليفه للكتاب في مقدمته، ذلك أنَّه لما رأى ما حواه المطول من آيات متعددة كشف التفتازاني عن أسرارها البلاغية، لكنَّها كانت متفرقة غير منتظمة، وكذلك الحديث فيها متناثرًا في الكتاب، عمد إلى جمع ذلك كله، ورتَّبه على ترتيب آيات المصحف؛ لِيَسْهُلَ على المُطَّلع عليه الإفادة القصوى من النَّظر في الآية، فقد تُذْكَر الآية في غير مظانها[2].

وبهذا يكون المنجور قد مزج بين منهجين من مناهج التَّأليف في العلوم العربية والإسلامية، منهج أهل التفسير ومنهج أهل البلاغة، فاتخذ من منهج أهل التفسير الترتيب المنهجي لكتابه، فبدأ بالفاتحة وانتهى بسورة الناس، وهذا ما سارت عليه أغلب التفاسير القرآنية، واتخذ من منهج أهل البلاغة الالتزام

---

(١) برز في المشرق العربي من كتب البلاغة المتأخرة مفتاح العلوم للسكاكي (ت: ٦٢٦)، ودارت الدراسات من بعده عليه، ولم تخرج عن وشاحه، أما في المغرب العربي فبرزت ثلاثة كتب بلاغية، هي: منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني (ت: ٦٨٤)، والروض المريع في صناعة البديع لابن البناء المراكشي (ت: ٧٢١)، والمنزع البديع في تجنيس أساليب البديع لأبي محمد القاسم السجلماسي (من نقاد القرن الثامن).

(٢) انظر: أحمد بن علي المنجور، مراقي المجد لآيات السعد، تحقيق: مبارك شتيوي الحبيشي، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٩م، ١/ ١٤١ وما بعدها.

بشرح الأنواع البلاغية في الآية، دون الاستطراد إلى ذكر علوم اللغة الأخرى أو ما يتعلق بالآية من علوم القرآن المختلفة، وهو بصنيعه هذا قَدَّم منهجًا جديدًا في تناول الآيات القرآنية، يتسم بالسهولة في البحث عن الكلام البلاغي في الآية القرآنية، كما يتسم بالجمع، بأنَّ تحدث عن كل ما حوته الآية القرآنية من نكات بلاغية في موضع واحد، معتمدًا في ذلك على كتب أصول العلم البلاغي المتأخرة، وهي تلخيص المفتاح للخطيب والمطول للتفتازاني، وحاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول.

أما منهجه في شرح الشواهد البلاغية القرآنية فيمكن تلخيصه بأنَّه عُنِي "بجمع تلك الآيات وترتيبها، والإشارة إلى ما فيها من ألوان البلاغة، وإيراد كل ما يتعلق بالآية من كلام الخطيب في التلخيص والسعد في المطول، والاقتباس للمقارنة –أحيانًا– من كلامهما في الإيضاح والمختصر، والتعليق على ذلك مفيدًا –في كثير من المواضع– من حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول، وحاشية ابن البناء على الكشاف فيما يتعلق بالآية، مع الحرص على ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض، والاستغناء عن التكرار بالإحالة على الآيات السابقة واللاحقة"[1].

ومما ميَّز منهجه في تناول الآية الاستطراد في التحليل البلاغي أو تكثير الأمثلة فلم يقتصر "على ما في المطول من آيات وتحليل، وذكر جملة من نظائر الآيات، وكثير من آراء أساطين البلاغة، كالزمخشري والرازي والخطيب القزويني

(١) أحمد بن على المنجور، مراقي المجد لآيات السعد، المقدمة: ١/ ٨.

والشريف الجرجاني وغيرهم"[1]، وهو بهذا يكون قد خدم الشاهد القرآني البلاغي.

وقد درس أغلب الآيات التي استشهد بها التفتازاني في مطوله، وقد بلغت ٤٤٨ آية، أما الشواهد القرآنية التي لم يستوعبها بالدراسة في كتابه فهي بعض الشواهد القرآنية في المجاز المرسل، والإرصاد، وآيات متفرقة من أبواب مختلفة، من غير ما سبب واضح إلا السهو والنسيان، وما قد يكون من نقص فيما اعتمد عليه من نسخ المطول[2]، وكذا لم يستقصِ بعض الشواهد التي تطرق لها، فلم يذكر جميع المواضع التي اسْتُشْهِد بالآية فيها –وهي مواضع قليلة– فمثلًا مطلع سورة الكوثر ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾ [الكوثر: ٢] لم يذكر وجه الاستشهاد فيها إلا ما ذكره الخطيب في تلخيصه وتبعه التفتازاني من الاستشهاد بها في الالتفات من التَّكلم إلى الغيبة، مع أنَّ التفتازاني استشهد بهاتين الآيتين في موضع آخر، وهو السجع المتوازي حيث قال: "أو لا يكون لكل كلمة من إحدى القرينتين مقابل من الأخرى، نحو ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ﴾[3].

وكذلك تحدَّث عن بعض الآيات التي لم تكن من شواهد المطول من مثل قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ٤٤] وأطال

(١) المرجع السابق، المقدمة: ١/ ٨٢.

(٢) انظر: المرجع السابق، المقدمة: ١/ ١١٠.

(٣) سعدالدين التفتازاني، شرح تلخيص المفتاح المطول، ٨٢١.

الحديث حولها[1]، وقد يكون ما دعاه إلى ذلك شهرة هذا الشاهد القرآني في كتب البلاغة منذ حديث عبدالقاهر الجرجاني عنه.

والمنجور في كتابه هذا أبرز الجانب التطبيقي في البلاغة من خلال تحليل الشواهد القرآنية، تحليلًا بلاغيًّا، فهو انطلق من الشاهد القرآني لدراسة المسائل البلاغية، ولم يكتف باستعراض أقوال العلماء، وإنما ناقش وحلل، وراجع أقوال العلماء في الشاهد، ورجَّح فيما بينها، وهو بصنيعه ذلك أثرى الشاهد البلاغي.

وخلاصة القول في عمل المنجور أنَّه خدم الشاهد البلاغي القرآني من ناحيتين:

الأولى: الجمع والترتيب: حيث جمع كلام البلاغيين في الآية في موضع واحد، وهذا يعطي القارئ تصورًا عن كلام علماء البلاغة في وجه الاستشهاد من الآية في موضع واحد، ثم أردف ذلك بإعادة ترتيب الشواهد القرآنية فرتَّبها على وفق ترتيب المصحف، وهذا يُسَهِّل على المتلقي الرجوع إلى الآيات القرآنية، فيكون المطلع على كتابه قد حاز على الأمرين: الشمول والسهولة.

الثانية: التحليل والاستنباط: لم يكتف المنجور بذكر ما أورده التفتازاني، وإنما قارن وناقش وحلل، حتى يمكننا القول: إنَّه يمثل الجانب التطبيقي لآيات المطول، وهذا أقوى درجات التَّعامل مع الشاهد البلاغي، فليس المقصد استعراض موطن الشاهد، وإنَّما المقصد بيان خدمة النكتة البلاغية للنص متمثلة في سياق الشاهد منها، وهذا قد يظهر جليًّا في الشاهد القرآني

(١) انظر: أحمد بن على المنجور، مراقي المجد لآيات السعد، ١/ ٥٢٧.

بخلاف الشاهد الشعري، حيث يصعب تطبيق هذا الأمر؛ لتشعب الشاهد الشعري وتفرُّقه، من حيث القائلين والعصور والأغراض.

وأخيرًا لم نجد في هذا المسار مؤلفات درست الشواهد القرآنية للمفتاح أو التلخيص منفردًا، مع أنَّ السكاكي كانت لها عناية فائقة بالشاهد القرآني في مفتاحه، حيث أورد ما يزيد عن خمسمئة شاهد قرآني، وهو أكثر كتاب بلاغي استشهد بالقرآن الكريم، وقد فاق في عدد شواهده القرآنية شواهده الشعرية إذا ما قورن بنفسه، فلم تتجاوز شواهده الشعرية مئتين وخمسين شاهدًا، أما إذا ما قورن بغيره فقد تجاوزت شواهده القرآنية شواهد عبدالقاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، فعبدالقاهر لم تتجاوز شواهده القرآنية مئتين وخمسين شاهدًا، "وهذا الفرق بين السكاكي ومن تقدمه من البلاغيين في كثرة الشواهد القرآنية التي ربما زادت عن الضعف، تعطيك مؤشرًا على الجدة التي يمتاز بها السكاكي في شواهده القرآنية، وهذا يجعلك تدرك أنَّ السكاكي لم يجعل بينه وبين كتاب الله وسيطًا يأخذ من خلاله تلك الشواهد"[1]، وإنَّما يتأمل ويستعرض الآيات القرآنية، ويستخرج منها الأغراض البلاغية، فعملية التَّأمل والاستخراج هي ما تمثل الإنتاج المعرفي في البلاغة، بخلاف تكرار الشواهد وعدم إعمال الفكر في تكثير الشواهد والذي يؤدي إلى استهلاك المعرفة فقط.

(١) سعد بن عبدالعزيز الدريهم، موقف السكاكي من الشاهد القرآني، مجلة جامعة دنقلا للبحوث العملية، مج: ٧، العدد ١٤، (٢٠١٨)، ١٠٤.

المبحث الثاني: دراسة الشَّواهد البلاغية الشِّعرية

يُعَدُّ الشعر من أهم المصادر اللغوية التي اعتمد عليها العلماء في دراسة اللغة؛ لذا اهتموا بجمعه وتدوينه من خلال الرواية، حفظا لتراث الأمة اللغوي، فالشعر من أكثر المصادر التي اسْتُشْهِدَ بها في تقعيد قواعد اللغة العربية؛ ذلك لوفرته في أيدي الناس، وكثرة الشعراء، وكذلك لسهولة نقله، فقد امتدت عصور الاستشهاد به في البلاغة العربية، ولم تصل إلى حد محدد، وإنما قد يستشهد المؤلف بشعر له، أو بشعر شاعر معاصر له، يقول محمد مشبال: "إننا نقرُّ بأنَّ الشعر هو الجنس الأدبي الذي صدرت عنه معظم أصول البلاغة وسماتها"(١).

وقد لقيت الشواهد الشعرية البلاغية اهتمامًا لم تلقه الأنواع الأخرى، من القرآن الكريم أو الشواهد النثرية، وعند رصد تلك الحركة التي صاحبت الشاهد البلاغي الشعري نلحظ أن الشواهد الشعرية لم تلق اهتمامًا من حيث دراستها إلا بعد استقرار التأليف في البلاغة العربية، فلم نجد مؤلفات درست الشواهد الشعرية البلاغية للكتب المتقدمة، من مثل البديع لابن المعتز (ت: ٢٩٦)، على وضوح المنهج البلاغي فيه، أو أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز لعبدالقاهر الجرجاني (ت: ٤٧١) وأول كتاب بلاغي دُرِسَتْ شواهده الشعرية مفتاح العلوم للسكاكي (ت: ٦٢٦) وهو الكتاب الذي استقرَّ عنده التأليف في البلاغة العربية.

---

(١) محمد مشبال، البلاغة والأصول، دراسة في أسس التفكير البلاغة العربي، المغرب: أفريقيا الشرق، ٢٠٠٧م، ٣٨.

وقد تركَّزت دراسة الشواهد الشعرية البلاغية على ثلاثة كتب أصول وهي المفتاح وتلخيص المفتاح والمطول، وتبعهما الإيضاح والمختصر وحاشية الشريف الجرجاني على المطول:

أولًا: مفتاح العلوم للسكاكي (ت: ٦٢٦)

كتاب المفتاح أقل الكتب من حيث عدد المؤلفات التي دُرِسَت شواهدها، حيث لم يدرس شواهده الشعرية إلا ثلاثة هم:

١- شرح شواهد المفتاح لكمال الدين الفارسي الفسوي (ت: ١١٤٣)[(١)].

٢- شرح بيت مفتاح العلوم لجمال الدين علي بن أبي القاسم محمد يوسف بن يوسف[(٢)].

٣- الإفصاح في شرح شواهد المفتاح لإبراهيم بن عبدالرحمن اللارندوي (ت: بعد: ١٠٠٠)[(٣)].

أما سبب بداية دراسة الشواهد البلاغية من كتاب المفتاح -على تأخره- فالذي يظهر لي أنَّ اكتمال ووضوح قواعد البلاغة العربية كانت في هذا الكتاب، يقول ابن خلدون: "ثم لم تزل مسائل الفن تَكْمُلُ شيئًا فشيئًا إلى أن

---

(١) هكذا ذكر بروكلمان، وزاد بأنه فرغ من تأليفه سنة ١٠٣٦، وتوجد منه نسخة محفوظة في طهران (٣٢٦/٢) انظر: كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبدالحليم النجار، ط٥، القاهرة: دار المعارف، ٢٥٩/٥

(٢) لم أعثر على سنة وفاته، وذكر بروكلمان مكان وجود نسخ من المخطوط في باتنه، ١/ ١٧٩ رقم (١٦٥٢)، انظر: كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ٥/ ٢٥٢.

(٣) انظر هذه الكتب في: كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ٥/ ٢٠٢ وما بعدها.

مخَّضَ السكاكي زبدته، وهذَّبَ مسائله، ورَتَّبَ أبوابه... وألف كتابه المسمى بـ (المفتاح) في النحو والتصريف والبيان، فجعل هذا الفن من بعض أجزائه، وأخذه المتأخرون من كتابه، ولخَّصوا منه أمَّهات هي المتداولة لهذا العهد"[١]، ثم إنَّ الاستقرار المعرفي مدعاة للدراسات حول الكتاب، "فالعلوم إذا تم تكوينها، وَوُضِعَتْ قواعدها، تمر على العلماء فترة بعد ذلك طويلة أو قصيرة لشرح هذه القواعد أو نقدها، ويكثرون التأليف حول هذه القاعدة، دون أن يحاولوا وضع قواعد جديدة"[٢]، ودراسة الشواهد دراسة حول القاعدة.

والترتيب والوضوح في كتاب السكاكي يشبه ما قام به سيبويه في كتابه للنحو العربي، فدُرِسَتْ شواهد كتاب سيبويه مبكرا –بعد قرن واحد من تأليفه كتابه– وعندما رأى البلاغيون أنَّ علمهم قد استقر، وضمه كتاب مرتب، واضح الأبواب والأقسام، راحوا يدرسون شواهده متلمسين خطا النحويين، والسكاكي منزلته بين البلاغيين كمنزلة سيبويه بين النحاة.

أما أنَّه كان أقل الكتب التي دُرِسَت شواهدها من حيث العدد، فهذا يعود – بعد التأمل والمقارنة– إلى نوعية الشواهد التي ضمها الكتاب، فالسكاكي أَكْثَرَ من الشواهد القرآنية، إضافة إلى أنَّ قضية تقعيد البلاغة التي أُلْصِقَتْ بالسكاكي جعلت العلماء ينظرون إليه من هذا المنظور، حتى في دراسته، ثم

(١) عبدالرحمن ابن خلدون، المقدمة، تحقيق: عبدالسلام الشدادي، الدار البيضاء: خزانة ابن خلدون: بيت الفنون والعلوم والآداب، (٢٠٠٥م)، ٣/ ٢٤٦.

(٢) محمد كامل حسين، في أدب مصر الفاطمية، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٥٠م، ٩٣.

إنَّ حركت التأليف والدرس من بعده اتجهت إلى التخليص والإيضاح، وهي وإن كانت مبنية عليه إلا أنها حازت على المشهد العلمي.

ثانيًا: تلخيص المفتاح، والإيضاح لتلخيص المفتاح، للخطيب القزويني (ت: ٧٣٩).

وهما أشهر كتب البلاغة، خاصة التخليص، حيث انصبَّ التأليف في البلاغة العربية من بعده عليه، ولم تتجاوزه، فكل مَنْ جاء بعده إما شرحه أو حشَّا عليه، أو نظمه، أو شرح شواهده، وكتاب التخليص أكثر الكتب التي اعتنى العلماء بدراسة شواهده الشعرية من حيث العدد، فمن المؤلفات التي درست شواهد ما يلي:

١- شرح أبيات الإيضاح لفخر الدين الخوارزمي (ت: ٧٩٢).

٢- معاهد التنصيص في شرح شواهد التلخيص للشيخ عبدالرحيم بن أحمد العباسي (ت: ٩٦٣).

٣- التخصيص في شرح شواهد التلخيص، لبدر الدين محمد رضي الدين العزي (ت: ٩٨٤).

٤- التنصيص في شرح شواهد التلخيص، لوحدي الرومي (ت: ١١٢٦).

٥- مواهب التخصيص وفرائد التلخيص، في شرح ما انبهم من شواهد التلخيص، لمحمد بن الطيب القادري (ت: ١١٧٨).

٦- تحفة الأحباب، لأبي راشد إبراهيم عاطف الأناري، فرغ من تأليفه (١١٧٩هـ).

٧- حل العويص في شواهد التلخيص لمحمد بن حسن الحنفي الطرابلسي (ت: ١٢١٨).

ثالثًا: المختصر والمطول لسعد الدين التفتازاني (ت: ٧٩٢)، وحاشية الشريف الجرجاني على المطول (ت: ٨١٦).

يُعَدُّ كتابا العلامة سعدالدين التفتازاني (المختصر والمطول) من أشهر وأدق الشروح التي جاءت على كتاب التخليص، وقد أخذ مكانة عَلِيَّة عند علماء البلاغة، فأخذوا يدِّرسونه، ويضعون عليه الحواشي والتقريرات، ويناقشون مسائله، أو يشرحون شواهده، ومن الدراسات التي انصبَّت على دراسة شواهدهما:

١- عقود الدرر في حل أبيات المطول والمختصر لحسين بن شهاب الدين العاملي (ت: ١٠٧٦) [١].

٢- المعول في شرح شواهد المطول، لعبد علي بن ناصر الدين الحويزي (ت: ١٠٤٦)[٢].

٣- شرح شواهد المطول للتفتازاني، لمعين الدين الفارسي الفسوي (ت: ١١٣٤).

٤- المعول في شرح أبيات المطول، لوحدي الرومي، (ت: ١١٢٦).

٥- العقد المكلل بشرح أبيات التلخيص والمطول، لعبدالله بن أحمد

---

(١) هذا الكتاب الوحيد الذي درس شواهد حاشية الشريف الجرجاني على المطول.

(٢) هذا كتاب آخر يختلف عن كتاب وحدي الرومي، ويتقارب معه في الاسم، انظر: خيرالدين الزركلي، الأعلام، بيروت: دار الملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م، ٤/ ٣١.

الزبيدي (ت: ١٢١١).

وعند النظر إلى تلك المؤلفات ومناهجها نرى أنها سارت في ثلاثة اتجاهات، هي: الاتجاه البلاغي، والاتجاه الأدبي، والاتجاه اللغوي، وسنعرض لتلك الاتجاهات، وأبرز ما كُتِبَ فيها، وما ميزها:

الأول: الاتجاه البلاغي: والأصل في هذا الاتجاه أنْ تنصبَّ الدراسة على الشاهد البلاغي، من حيث دراسة القضايا البلاغية التي أثارها الشاهد البلاغي، وتقويم ملاءمته للاستشهاد في المسألة المذكورة، وكذا دراسة تاريخ الشاهد في البلاغة، أو تكثيف الاستشهاد على المسألة البلاغية، ولم أجد مؤلفًا من مؤلفات دراسة الشواهد البلاغية ركَّزت على تلك الجوانب، وما وجدته بعض الكتب التي درست بعض تلك القضايا، دارسة جزئية في بعض الشواهد، ومن تلك الجزئيات:

أولًا: الإشارة إلى تاريخ الشاهد: وكيفية انتظامه في سلسلة الشواهد البلاغية، وهنا نجد إشارات إلى ذلك قليلة ومتفرقة في كتب دراسة الشواهد البلاغية، فمن ذلك ما أشار إليه الطرابسي، عند قول أبي تمام:

كَـــرِيْمٌ مَـــتَى أَمْدَحْـــهُ أَمْدَحْـــهُ مَعِـي وَإِذَا مَـا لُمْتُـهُ لُمْتُـهُ وَحْـدِي

قال: "وأول من عاب هذا البيت على أبي تمام الأستاذ ابن العميد، فقد حكي: أنَّ الصاحب بن عباد أنشد هذه القصيدة بحضرته، فقال ابن العميد لابن عباد –عند قراءته البيت–: ما ترى فيه من العيوب؟ فقال: مقابلته المدح باللوم، وإنَّما يقابل بالهجاء أو الذم، فقال: أريد غير هذا، فقال: لا أدري، فقال ابن العميد: تكرار أَمْدَحْهُ مع الجمع بين الحاء والهاء، وهما من

حروف الحلق، خارج عن حد الاعتدال، نافر كل التنافر"[1]. وإنْ كان هذا النقل عن مختصر السعد[2] إلا أنَّ في إيراده ما يوضح مسيرة الشاهد البلاغي، كما ينم عن ذوق من أسلكه في شواهد البلاغة، ولو أنَّ المؤلف حاول مثل هذا في أغلب الشواهد البلاغية التي درسها لخرج بمادة علمية أصيلة مبتكرة. ومنه –أي الإشارة إلى تاريخ الشاهد– تتبع أصل انتظام الشواهد البلاغية الشعرية في عملية الاستشهاد لدى علماء البلاغة، وإن كانت مؤلفات دراسة الشواهد البلاغية لم تتعمق في ذلك، ولو جعلت هذا هدفها الأول والأكبر من التأليف في الشواهد البلاغية الشعرية لكان أنفع وأجدى من التبحر في علوم لا تغني ولا تفيد الشاهد البلاغي، فمن ذلك حديث اللارندوي على قول بشار بن برد:

بَكِّرَا صَاحِبَيَّ قَبْلَ الهَجِيْرِ إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِيْرِ

قال: "وأنشد المنصف هذا البيت كما أنشده عبدالقاهر في دلائل الإعجاز للاستشهاد به على تنزيل غير السائل منزلة السائل إذا قُدِّمَ إلى غير السائل ما يُلوِّحُ له بالخبر، فيستشرف غير السائل للخبر استشراف المتردد الطالب؛ لأنَّ قوله: بَكِّرَا صَاحِبَيَّ... إلخ يلوح تلوحًا ما بالخبر، ويشعر أنَّ الفوز بالمقصود

(١) محمد بن حسن الطرابلسي، حل العويص في شواهد التلخيص، تحقيق: محمد الأمين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (١٤٢٢هـ)، ٢٦.

(٢) انظر: سعدالدين التفتازاني، المختصر، تحقيق: عجاج عودة برغش، دمشق: دار التقوى، ٢٠٢١م، ١١٥.

هل صار محكوما عليه بالتبكير أم لا؟ فقيل: إنَّ ذاك النجاح في التبكير مؤكدا، ومحكوما على الفوز بالتبكير"[١].

فهنا أشار اللاروندي إلى أنَّ عبدالقاهر هو صاحب الفضل في الاستشهاد ببيت بشار، وأنَّه أسهب القول في تبيان وجه البلاغة فيه، وأنَّ السكاكي اقتصر على وجه واحد مما ذكر عبدالقاهر، فعبدالقاهر تناول البيت في ثلاثة مواضع، وشرح فيه وفصَّل أوجه بلاغية عدة، بينما السكاكي انتقى منها ما يصلح لوجه الاستشهاد عند في سياق ورود البيت[٢]، واللارندي لم يبين اختلاف أوجه الاستشهاد بينهما، ولو فعل ذلك وفَصَّل فيه لخدم الشاهد بشكل أفضل، ولكن تحسب له إشارته.

ثانيًا: توضيح سياق البيت في القصيدة: وليس المقصود هنا أنْ يذكر القصيدة أو مطلعها، ولكن يوضح الأبيات التي قبل الشاهد؛ لما لذلك تأثير في فهم معنى البيت، وتوضيح الشاهد للمتلقي أكثر، خاصة إذا كان مفهوم البيت متعلقا بما قبله من مثل صنيع القادري في بيت لأبي تمام مستشهدا به على الملحق بحسن التعليل، وهو التعليل المبني على الشك، وهو قوله:

كَـأَنَّ السَّـحَابَ الغُـرَّ غَيَّـبْنَ تَحْتَهَـا حَبِيْبًـا فَمَـا تَرْقَـا لَهُـنَّ مَـدَامِعُ

فذكر البيتين السابقين لهذا البيت، وهما وقوله:

---

(١) إبراهيم بن عبدالرحمن اللارندوي، الإفصاح في شرح شواهد المفتاح، تحقيق: محمد بن عبدالوهاب، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (١٤٣٣هـ)، ٢٠.

(٢) أورد الجرجاني البيت في ثلاثة مواضع، انظر: عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الأعجاز، ٢٧٢، ٣١٦، ٣٢٣.

أَلَا إنَّ صَـدْرِي مِـنْ غَرَامِـي بَلْقَـعُ عَشِـيَّةَ شَـاقَتْنِي الـدِّيَارُ البَلَاقِـعُ

رُبَيَّ شَـــغَفَتْ رِيْـــحُ الصَّـــبَا إلى الغَيْـثِ حَـتَّى جَاءَهَـا وَهْـوَ

والمعنى مرتبط بهما، فالضمير في قوله: تَحْتهَا في البيت الشاهد، إما أنْ يعود على: رُبَيَّ في مطلع البيت الثالث (رُبَيَّ شَغَفَتْ رِيْحُ الصَّبَا بِرِيَاضِهَا) أو يعود على: الدِّيَارُ في البيت الثاني (عَشِيَّةَ شَاقَتْنِي الدِّيَارُ البَلَاقِعُ) وإلى كلا المعنين أشار السعد في مطوله، وذهب العباسي إلى المعنى الثاني[1].

ثالثًا: تكثير الاستشهاد على النوع البلاغي: وذلك أن يدعم المؤلف الشاهد الذي درسه بشواهد أخرى تحمل نفس النوع البلاغي في الشاهد الأصل، وهذا الشاهد لم تذكره كتب البلاغة من قبل، وهذا الصنيع كان ظاهرًا عند العباسي أشهر من شرح شواهد التلخيص، فهو يذكر في الغالب شواهد متعددة للشاهد الذي يشرحه، فمن ذلك قول رؤبة بن العجاج والذي استشهد به البلاغيون على القلب:

وَمَهْمَـــــةٍ مُغْـــــبَرَّةٍ أَرْجَـــــاؤُهُ كَـــأَنَّ لَـــوْنَ أَرْضِـــهِ سَمَـــاؤُهُ

قال: ومن القلب قول الشاعر:

كَانَـتْ فَرِيْضَـةً مَـا تَقُـولُ كَمَـا كَـــانَ الـــزِّنَاءُ فَرِيْضَـــةَ الـــرَّجْمِ

(١) انظر: محمد بن الطيب القادري، مواهب التخصيص وفرائد التلخيص، في شرح ما انبهم من شواهد التلخيص، تحقيق: لطيفة السني، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والتعليم والثقافة- إيسيسكو-، ٢٠١١م، ٢٣١، وانظر: سعدالدين التفتازاني، شرح تلخيص المفتاح المطول، ٨٧٨، وانظر: عبدالرحيم العباسي، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق: عبدالحميد آل عبدالله، بيروت: عالم الكتب، ٢٠١١م، ٢/ ٦٠.

ومنه قول أبي تمام يصف قلم الممدوح:

لُعَـابُ الأَفَـاعِي القَـاتِلَاتِ لُعَابُـهُ وَأَرْيُ الجَـنَى اشْـتَارَتْهُ أَيْـدٍ

وقول الآخر:

فَدَيْتَ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي

وقول الآخر:

يَمْشِي فَيَقْعِسُ أَوْ يُكِبُّ فَيَعْثُرُ"(١)

على أنَّه لا يشرح الشاهد أو يوضح موطن الشاهد فيه، وعلى خطاه سار المغربي حيث لا يكاد يذكر شاهدًا إلا ويدعمه بشواهد عديدة في بابه خاصة عند شرحه لشواهد علم البديع، فمثلًا يقول عند شرح بيت رشيد الدين الوطواط في الجمع مع التفريق وهو قوله:

فَوَجْهُـكَ كَالنَّـارِ فِي ضَـوْئِهَا وَقَلْـبِي كَالنَّـارِ فِي حَرِّهَـا

قال: "ومنه قول البحتري:

وَلَمَّـا التَقَيْنَـا وَالنَّقَـا مَوْعِـدٌ لَنَـا تَعَجَّـبَ رَائِـي الـدُّرِ مِنَّـا وَلَاقِطُـهْ

فَمِـنْ جَـوْهَرٍ تَجْلُـوْهُ عِنْـدَ وَمِـنْ لُؤْلُـؤٍ عِنْـدَ الحَـدِيْثِ

ومن ذلك ما فعله الطرابلسي عند قول قيس بن الخطيم:

نَحْـنُ بِمَـا عِنْـدَنَا وَأَنْـتَ بِمَـا عِنْـدَكَ رَاضٍ والـرَّأيُ مُخْتَلِـفُ

(١) عبدالرحيم العباسي، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، ١/ ١٥٤.

(٢) محمد بن الطيب القادري، مواهب التخصيص وفرائد التلخيص، في شرح ما انبهم من شواهد التلخيص، ١٤٤.

قال: "والشاهد فيه: ترك المسند أيضا وهو راضون... ومثله قول الشاعر:

خَلِيْلَـيَّ هَـلْ طِـبٌّ؟ فِـإِنِّي وَأَنْتُمَـا إِذَا لَمْ تَبُوحَـا بِالهَـوَى دَنِفَـانِ

بدليل أنَّه لا يُخْبَر عن الواحد بالمثنى"(١).

وقد يقع اختلاف في رواية الشاهد، فيُرْوى على رواية أخرى يسقط معها وجه الاستشهاد، فيذكرها الشارح، ويدعم النوع البلاغي بشواهد أخرى من الشعر العربي، فمن ذلك ما صنعه وحدي الرومي عند قول الشاهد:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاْتِمٍ جَزَاْءَ الكِلاْبِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

قال: "وقد أُنْشِدَ ذلك في القسطاس:

جَزَى اللهُ عَبْساً عَبْسَ آلَ بَغِيْضٍ

ولا يخفى لطفه، لكنه لا يكون شاهدًا لما نحن فيه، لكن من الشاهد فيه قول حسان بن ثابت -رضي الله تعالى عنه-:

فَلَوْ كَاْنَ مَجْدٌ يُخَلَّدُ الدَّهْرُ واحِداً مِنَ النَّاْسِ أَبْقَى مَجْدَهُ اليَوْمَ

وهذا الصنيع -وهو تكثير الاستشهاد على النوع البلاغي- عُرِفَ عند علماء النقد قبل ظهور دراسة الشواهد البلاغية، يقول ابن رشيق عن هدف تكثير الشاهد: "وكلما كَثَّرتُ من الشواهد في باب فإنَّما أريد بذلك تأنيس المتعلم، وتجسيره على الأشياء الرائعة، ولأُرِيَهُ كيف تصرَّف الناس في ذلك الفن، وقلَّبوا

(١) محمد بن حسن الطرابلسي، حل العويص في شواهد التلخيص، ١١٧.

(٢) وحدي إبراهيم الرومي، المعول شرح أبيات المطول، تحقيق: عبدالقادر حسين طحلو، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (١٤٣٣هـ)، ٤٠.

تلك المعاني والألفاظ"[١]، وهو أيضا يحتاج إلى جهد علمي كبير، خاصة إذا كان التكثيف على جودة عالية، بأنَّ وضَّح ميزة الغرض البلاغي، وهذا صنيع الإمام عبدالقاهر الجرجاني، إذ يقول: "ثم إنك تحتاج أنْ تستقري عدة قصائد، بل أنْ تَفْلِي ديوانا من الشعر، حتى تجمع منه عدة أبيات"[٢].

وهناك نوع من التكثيف يطلق عليه تكثيف المتداول للشاهد البلاغي، بمعنى تكرار الشاهد البلاغي دونما إضافة بلاغية حوله، وأقصى ما يفعل هو الدراسة حول الشاهد، وليس دراسة الشاهد نفسه، يقول مراد عياد عن سلبية هذا الصنيع: "ومن سوء حظ البلاغة العربية أنَّها عرفت تراكما في هذا المعنى؛ وهو أنْ تقع اختيارات البلاغيين على بعضها البعض، فيعيد اللاحق عرض المادة المقررة بعد بتعليقاتها، فتَنْسَدُّ إمكانيات الثراء، وتتوقف الاجتهادات"[٣].

رابعًا: الاقتصار على ذكر البيت وموطن الشاهد: وهذا الصنيع من العلماء كان الهدف منه الاختصار، وأن يكون لدى القارئ فكرة عامة عن شواهد البلاغة العربية، وتحديد مواضع الاستشهاد، دون الدخول في تفاصيل القضايا البلاغية، وذكر الخلافات في ذلك، وهذا النوع مفيد للمتلقي الذي ينشد الاختصار، وحفظ متن في البلاغة متعلق بشواهده، ومن ذلك ما فعله:

---

(١) ابن رشيق القيرواني، العمدة في صناعة الشعر ونقده، تحقيق: النبوي شعلان، القاهرة: درة الغواص، ٢٠٠٠م، ٢/ ٦٧١.

(٢) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الأعجاز، تحقيق: محمود شاكر، جدة: دار المدني، ط٣، ١٩٩٢م، ٨٩.

(٣) مراد بن عياد، مدونة الشواهد في التراث البلاغي، من الجاحظ إلى الجرجاني، ٢/ ٤٤٣.

إبراهيم بن عاطف الأناري في كتابه تحفة الأحباب، حيث اقتصر على ذكر الشواهد وتوضح موطن الاستشهاد، حيث يقول في مقدمة كتابه موضحا منهجه الذي سار عليه: "أردت أن أجمع أبيات تلخيص المفتاح، وما ذكره التفتازاني في المختصر، وبعض ما في المطول، مع الاهتمام والسعي والتحري بوجدان أوائلها وأواخرها بقدر الطاقة، والبيان بمحل الاستشهاد في كل بيت بأنَّ هذا مثال لهذا مثلًا؛ لتكون سهلًا على الطالبين"(١).

ومثال ذلك ما ذكره عند شاهد مخالفة القياس اللغوي، حيث قال: "والثالث قول الراجز:

الحَمَـــدُ لله العَلِـــيِّ الأَجْلَـــلِ الوَاحِـــدِ الفَـــرْدِ القَـــدِيْمِ الأَوَّلِ

هذا مثال للمخالفة، وهي أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الألفاظ الموضوعة، أعنى على خلاف ما ثبت من الواضع نحو: الأجلل، بفك الإدغام، والقياس الأجل، وهذا مخلٌّ بالفصاحة في المفرد"(٢).

خامسًا: التَّوسع في ذكر شواهد للغرض البلاغي من شعر الشاعر: وهذا الصنيع كان قليلًا منهم، وهو جيد في بابه، حتى يُعْلَم مسالك الشعراء في البيان، وطريقة العرب في الكلام، فإذا كَثُر طروق أسلوب بلاغي في غرض من أغراض الشعر عند الشاعر؛ كان ذلك دليلًا على التصاق هذا النوع البلاغي بالغرض الشعري، وتوضيح ذلك ما جاء في بيت الأعشى الذي قاله يمدح قيس بن معديكرب الكندي:

---

(١) إبراهيم الأناري، تحفة الأحباب، مكتبة عارف حكمت، رقم الحفظ: ١٦/ ٤١٦، ١.

(٢) إبراهيم الأناري، تحفة الأحباب، مكتبة عارف حكمت، رقم الحفظ: ١٦/ ٤١٦، ٣.

هُــوَ الوَاهِــبُ الــمِئَةَ الــمُصْطَفَا ةَ إمَّــا مَخَاضــا وإمَّــا عِشَــارَا

استشهد السعد التفتازاني بالبيت قائلا: "ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقًا... وقد يكون جنسًا مخصوصًا باعتبار تقييده بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك"(١)، فوجه الاستشهاد أنَّ تعريف المسند بلام الجنس قد يفيد القصر باعتبار معين، كما في البيت الشاهد، وعندما أورده وحدي الرومي قال عن الأعشى: " وقد أكثر من هذا النمط، ومنه:

هُــوَ الواهِــبُ الــمِئَةَ الــمُصْطَفَا ةَ كَالنَّخْــلِ زَيَّنَهَــا بَالــرَّجَنْ

ومنه:

الواهِــبُ الــمِئَةَ الهِجَــانَ وعَبْــدَهَا عُــوْذاً تُزَجِّــى خَلْفَهــا أطْفالُهــا

ومنه:

الوَاهِــبُ الــمئَةَ الهَجَــانَ وَعَبْــدَهَا قَطْنــا يُشَــبِّهُهَا النَّخِيــلَ الــمُكَرَّعَا

ومنه:

هُــوَ الوُاهِــبُ الــمئَةَ الــمُصْطَفَا ةَ لاطَ العَلُــوقَ بِهِــنَّ احْمِــرَارا

ومنه:

هُــوَ الوَاهِــبُ الــمُسْمِعَاتِ الشُّــرُو بَ بَــيْنَ الحَرِيــرِ وبَــيْنَ الكَــتَنْ

وإلى غير ما ذكر، ثم إنَّه قد سبقه إليه بشر بن أبي حازم وأوس بن حجر(٢).

---

(١) سعدالدين التفتازاني، شرح تلخيص المفتاح المطول، تحقيق: ضياءالدين عبدالغني القالش، إسطنبول: دار اللباب، ٢٠٢٢م، ٣٣٢.

(٢) انظر: وحدي إبراهيم الرومي، المعول شرح أبيات المطول، ٢٦٩ وما بعدها.

الثاني: الاتجاه الأدبي: وهذا الاتجاه هو الذي طغى على دراسة الشواهد الشعرية البلاغية، ويكمن أن نَعُدَّ هذه الدراسات التي سارت في هذا الاتجاه بأنَّها توجَّهت إلى دارسة تاريخ الشاهد، أو ما يدور حول الشاهد، لا دراسة وجه الاستشهاد أو قضية الاستشهاد، والأخيرة هي الأولى بالدراسة، على أهمية الأولى –دراسة تاريخ الشاهد– لكن يُقْدَر قدره، فلا يُسْهَبُ فيه، أو يكون هو الهدف الأول من التأليف في الشاهد البلاغي، وإنْ كان هو الهدف فله مواطنه من كتب الأدب وشروح الدواوين الشعرية، لا دراسة الشواهد البلاغية، وهذا الاتجاه –الاتجاه الأدبي– ظاهر في أشهر كتب دراسة الشواهد البلاغية الشعرية، وهو معاهد التنصيص في شرح شواهد التخليص، حيث ذكره مؤلفه منهجه في الكتاب؛ إذ يقول: "وفيه [أي في تلخيص المفتاح للخطيب القزويني] من الشواهد الشعرية ما يُعْزَى للأقدمين، وما يُنْسَب للمولدين، إلا أنَّ أكثرها مجهول الأنساب، مغفول الأحساب، وربما عزاه بعض شارحي الكتاب لغير قائله، ونسبه إلى غير أبيه، إما لاشتباه في الأوزان، أو تماثل في المعاني، ولم أَرَ من عمل على تلك الشواهد شرحًا يشفي الغليل أو يروي الغليل... وسلكت فيه منهج الاختصار، ومدرج الاقتصار، ونصيت على أبحر تلك الشواهد العروضية، ووضعت في كل شاهد منها ما يناسبه من نظائره الأدبية، وذكرت ترجمت قائله إلا ما لم أطلع عليه بعد التفتيش في كتب الأدب، والتَّحري والاستقصاء في الطلب"[1].

(١) عبدالرحيم العباسي، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، ١/ ١٦.

فهنا يتضح جليًّا تأثر العباسي بالكتب التي درست الشواهد النحوية، فكان هدفه الأول هو عزو تلك الأبيات إلى قائلها، وهذا له أهمية في علم النحو، لأنَّه على الشاهد أُسِّسَت قواعده، أما في البلاغة فأهميته تقل، خاصة إذا وردت تلك الشواهد في كتب متقدمي علماء الفن بل نرى أنَّ أول مؤلف منهجي بلاغي –وهو كتاب البديع لابن المعتز– يستشهد بأبيات شعرية من شعره، ولا نجد من علماء الفن من انتقده فعله، وفي ادعاء العباسي أنَّ الشواهد البلاغية في التلخيص أكثرها مجهول الأنساب مبالغة ظاهرة، فالشواهد في كتاب التلخيص لم تخرج –في غالبها– عن أشعار كبار الشعراء، موجودة في دواوينهم، فضلا عن أنَّها سائرة في الكتب اللغوية عموما قبله. لذا فإنَّ الإسهاب والتطويل كان مرافقا لهذا الاتجاه، وهو ما شعر به العباسي نفسه، واضطره ذلك إلى اختصار كتابه السابق في كتاب لاحق قال في مقدمته: "فإنَّ الفقير عبدالرحيم العباسي –لطف الله به في أولًاه وأخراه– لما يَسَّر الله تعالى له إتمام تأليف الكتاب المسمى بمعاهد التنصيص على شواهد التلخيص وهَبَّتْ عليه ريح القبول في الأئمة الأعلام، وأعجبوا بما فيه في حسن الانتظام، وكَتَبْتُ منه نسخ متعددة في كثيرة في الأمصار، ولم يجنحوا فيه إلى الاقتصاد والاختصار، أحب الفقير أنْ يختصر منه نبذة لطيفة تشتمل على زُبَدِ ما فيه من المحاسن، وأنْ يكون ما عَذُبَ من نمير عجائبه بالإشهاب غير آسن"(١).

(١) عبدالرحيم العباسي، نظم الوشاح على شواهد تلخيص المفتاح، مكتبة عارف حكمت، رقم الحفظ: ٢٨٠٨، ٣.

ثم قال بعد ذلك كلمة ربما نستقي منها مناهج التأليف في الشاهد البلاغي، وقد امتدت من عصره إلى العصور التالية له، حيث يقول: "فجاء بحمد الله كتابًا مفردًا في فن الأدب، كفيلًا لمن تأمله بالعجب، وهو وإنْ كان من جنس الفضول، الذي ربما يستعمل، أو هو بقول الحسود داخل في قصد المهمل، فهو أمنية كان الخاطر يتمناها، وحاجة في نفس يعقوب فكرة قضاها، على أنَّه لا نجي من فائتة فريدة، ونكتة عن مواطنها شريدة"(١)، فمن خلال نصه السابق نرى أنَّه جعل الكتاب بفن الأدب ألصق، وأنَّه توقع النقد المعرفي الذي سيوجه إلى الكتاب؛ لذا اعتذر في مقدمته، وقبل الشروع فيه.

وفي هذا الاتجاه سار كتاب الإفصاح في شرح شواهد المفتاح للللارندوي، فذكر في مقدمته هدفه من تأليف الكتاب ومنهجه الذي سار عليه، حيث قال عن سبب تأليفه الكتاب: "لأنِّي اطلعت على كثير من الإخوان، وجمّ غفير من أهل الإمعان في هذا الزمان، لا يميزون المصراع عن مصراع في البيت المصرَّع، حتى يظنون البيتين بيتًا واحدًا في بعض القطع، ولا يصلون إلى كل ما قصده الشعراء من الصنائع الغرَّاء، والعجائب الزَّهراء، فهجس في خلدي الرقيق، وورد على بالي الشفيق أنْ أكتب لها شرحًا وافيًا على قدر القدرة ووسع الطاقة؛ ليزيل صِعَابها ويكشف حِجَابها ومعضلاتها، ويوضِّح عويصاتها وعُسْرتها، ويحلل عُقْدتها وشُبهتها التي هي المودعة في ألفاظها ومعانيها وفي أوزانها ومبانيها"(٢).

(١) عبدالرحيم العباسي، نظم الوشاح على شواهد تلخيص المفتاح، ٣.

(٢) إبراهيم بن عبدالرحمن اللارندوي، الإفصاح في شرح شواهد المفتاح، ٢.

ويمكن أنْ نتلمس إجراءات هذا الاتجاه فيما يلي:

أولًا: الانصراف إلى ذكر القصص والأحداث الأدبية: وهذا غالب على شروح الشواهد البلاغية الشعرية، فلا نكاد نجد شرحًا إلا وقد أخذ نصبه من هذا، فمقل ومكثر، فمن ذلك ما فعله وحدي الرومي عند إيراده قوله الأعشى:

وَدِّعْ هُرَيرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّها الرَّجُلُ

ثم قال: وكان أعشى يكثر في أشعاره من ذكر هريرة"[(١)]، ثم استطرد بذكر أشعار للأعشى وأخبارها الأدبية مما يتعلق بذكره لهريرة.

ومن المكثرين في ذلك العباسي في معاهد التنصيص، فلا يكاد يذكر شاعرا إلا وأردفه ببعض أخباره، فمن ذلك حديث عن البحتري في أول أمره، وكيف دخل على أبي تمام[(٢)]، وكاستطراد القادري عند في الحديث عن دعبل الخزاعي، فقد ذكر طرفًا من أخباره وأشعاره، فقال: "ودعبل هو ابن علي بن رزين الخزاعي، شاعر خبيث اللسان، قلَّ من سلم منه من الرؤساء، سواء من أحسن إليه ومن أساء"[(٣)]، ثم استطرد في ذكر أخبار له.

ثانيًا: ترجمة للشاعر، وذكر أهم أشعاره وقصصه، وفي هذا الباب نجد كُتُبا اهتمت بذكر ترجمة وافية للشاعر، فمن ذلك ما صنعه العباسي، فقد ترجمة

---

(١) وحدي إبراهيم الرومي، المعول شرح أبيات المطول، ٥٣٧.

(٢) عبدالرحيم العباسي، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، ١/ ١٩٥.

(٣) محمد بن الطيب القادري، مواهب التخصيص وفرائد التلخيص، في شرح ما انبهم من شواهد التلخيص، ٥٢.

لأغلب الشعراء الذين ذكرهم، كما أنَّه قد يستطرد في ذكر الأخبار المتعلقة بهم، من مثل حديثه عن اختلاف الناس في عقيدة أبي العلاء المعري[١]، وكترجمة اللارندوي لأصحاب المعلقات، فمثلًا ذكر نسب الحارث بن حلزة إلى أن وصل إلى آدم عليه السلام[٢].

ثالثًا: شرح جميع الأشعار الواردة في الكتاب المدروس، حتى وإن لم تكن من الشواهد البلاغية، ومن هذا الصنيع ما نجده عند وحدي الرومي، حيث شرح جميع أشعار المطول، حتى الأشعار التي أوردها التفتازاني لغير الغرض البلاغي، من مدح شخصية أو الاستطراد في قضية تاريخية، كشرحه أبيات مقدمة المطول[٣].

رابعًا: الانصراف عن موطن الاستشهاد في البيت إلى معنى البيت: فيذكر الشارح الأبيات التي جاءت على معنى الشاهد، فمثلًا بعد أنْ ذكر العباسي بيت الخريمي في ذكر مفعول المشيئة إذا كان غريبا وهو قوله:

وَلَـوْ شِـئْتُ أَنْ أَبْكِـي دَمًـا عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ

(١) انظر: عبدالرحيم العباسي، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، ١/ ١٢٤.

(٢) انظر: إبراهيم بن عبدالرحمن اللارندوي، الإفصاح في شرح شواهد المفتاح، ٣٨١.

(٣) انظر: وحدي إبراهيم الرومي، المعول شرح أبيات المطول، ٧ وما بعدها.

ثم عقد بابًا في أشعار بكاء الدم وأسهب في ذكر الأبيات، فذكر ما يزيد عن عشرين شاهدًا في هذا المعنى[١]، وكذا عقد بابًا في وصف القلم[٢]، وآخر في وصف المصلوب[٣]، عند ذكر شواهد لها تعلق بهذه المعاني.

ويمتزج في هذا الاتجاه –الاتجاه الأدبي– بالاتجاه النقدي، وهو نقد بسيط، جار على نقد العلماء الأوائل، يتمثل في نقد بيت لشاعر بأنه مسبوق إلى ذلك المعنى، كصنيع العباسي عند ذكره بعض أبيات ابن الرومي، فقد ذكر لها بيتا ثم أردفه بقوله: "وقد سبق على هذا المعنى أبو تمام"[٤] وذكر بيتين لها، إلى غير ذلك من النقد الانطباعي، بعبارات موجزة.

وهذه الاتجاه –وهو المزج بين الأدب والبلاغة انطلاقًا من دراسة الشواهد الشعرية– هي محاولة متعثرة –فيما يبدو لي– للخروج من مسألة التقعيد الذي لازم التأليف البلاغي بعد السكاكي، والحقيقة ليس العيب فيما ألفه السكاكي، ولكن العيب في التعامل مع ما ألفه السكاكي، والاتجاه العلمي الذي سار بعده، وكان مقتصرًا على التلخيص أو الشرح، وهنا جاءت هذه المحأولًات التي حاولت مزج علوم اللغة العربية انطلاقًا من الشاهد البلاغي، وهي على تعثرها كانت لها لمحات جيدة لو أنَّ التأليف ركز على بعض تلك الجزئيات، خاصة في الاتجاه البلاغي.

---

(١) عبدالرحيم العباسي، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، ١/ ٢٠٧.

(٢) انظر: المرجع السابق، ١/ ٣٤٩.

(٣) انظر: المرجع السابق، ١/ ٥١٤٩.

(٤) عبدالرحيم العباسي، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، ١/ ١٠٣.

الثالث: الاتجاه اللغوي: وهذا الاتجاه اهتم بشرح غريب ألفاظ الأبيات، وكذا شرح المعنى العام للبيت إجمالًا، اعتمادًا على المعنى المعجمي لألفاظه، وقد أخذ بطرف من الاتجاهين السابقين (الاتجاه البلاغي، والاتجاه الأدبي)، من مثل ذكر موطن الشاهد في البيت، وذكر بحر البيت أو قائله، ولكن لا يلتزم بذلك، وليس هذا هدفه من التأليف، وسار في هذا الاتجاه كتاب شرح أبيات الإيضاح لأبي بكر الخوارزمي (ت: ٧٩٢) في القرن الثامن، وقد امتاز هذا الكتاب بثلاثة أمور -إلى جانب كونه يمثل الاتجاه اللغوي-:

١- أنَّه أول مُؤَلَّف في دراسة الشواهد البلاغية الشعرية -فيما اطلعت عليه-.

٢- أنَّه جمع شواهد كتابين من كتب البلاغة، هما: مفتاح العلوم للسكاكي، والإيضاح للخطيب القزويني، قال في مقدمة كتابه: "فشرعت في كتبة تلك الحواشي... وأتبعت أبيات كل باب منه ما لم يورد، ومن أبيات المفتاح؛ ليكون جامعة لفضيلتين، كافية لمؤنتين"(١).

٣- أنَّه الكتاب الوحيد -فيما اطلعت عليه- دَرَسَ شواهد الإيضاح الشعرية(٢).

---

(١) فخر الدين الخوارزمي، شرح أبيات الإيضاح، مكتبة جامعة أم القرى، رقم الحفظ: ١٥٨٦٧، ١.

(٢) هذه النتيجة توصلت إليه بعد بحث في كتب تراجم المؤلفين، وأيَّد هذه النتيجة ما ذكره ضياء الدين القالش في مقدمة تحقيقه لكتاب الإيضاح حيث قال: "ولم أقف في شرح شواهده إلا على كتاب واحد، وهو: شرح أبيات الإيضاح لفخر الدين الخوارزمي (من علماء القرن الثامن الهجري)". الإيضاح، الخطيب القزويني، تحقيق: ضياء الدين القالش، دمشق: دار اللباب، ٢٠٢٣م، ٣٣.

وقد بيَّنَ هدفه من تأليف الكتاب في مقدمته حين قال: "وكان قد استشهد [أي الخطيب في إيضاحه] في كل باب من أبوابه بما استشهد به عبدالقاهر في كتابيه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز من أبيات البلغاء من المتقدمين والمتأخرين، فَيُشْكِل على الدخيل في العربية نُبَذٌ من ألفاظها، ويَسْتَبْهِم على آخر من شكله شيء من معانيها، فهيء القلب أنْ أكتب لأبياتها على قدر القوة حواشٍ تكشف عن ألفاظها ومعانيها"(١).

وإذا أخذنا مثالا لذلك من صنيع الخوارزمي، عند قوله المتنبي:

سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ

قال: "أوله:

وَتُسْعِدُنِي فِي غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ

البيت لأبي الطيب، أراد بالسَّبوح فرسًا حسن الجري، في أساس البلاغة: فرس سابح وسبوح، وخيل سوابح، وارتفع سبوح على أنَّه فاعل تسعدني، قال الواحدي: وتعينني على تورُّد غمرات الحرب فرس سبوح تشهد بكرمها خصال لها منها، أدِلَّةٌ على كرمها"(٢).

ومن الكتب التي سارت في هذا الاتجاه وكان واضحًا فيها عقود الدرر في حل أبيات المطول والمختصر للعاملي ذكر في مقدمة كتابه منهجه الذي سار عليه فقال: "اعلم أني التزمت في كثير من الأبيات أن أذكر الشاهد أولًا وأذكر

(١) فخر الدين الخوارزمي، شرح أبيات الإيضاح، ١.

(٢) فخر الدين الخوارزمي، شرح أبيات الإيضاح، ١.

بعده اسم ناظمه وعروضه وما قبله وما بعده إنْ توقف عليه، ثم أذكر اللغة والإعراب والمعنى ومحل الشاهد، ثم أشير إلى بعض ما فيه من البلاغة؛ ليكون تخريجًا للمبتدئ، وتذكرة للمنتهي، ولم ألتزم ذلك في كل الأبيات خوفًا من الإكثار والتكلف، حتى لا أكون كحاطب ليل، وطالب رحل دخيل، وربما خالفت الشراح في بعض الأماكن مصرحًا بالخلاف تارة، ومقتصرًا على ما اخترته أخرى، إذ ليس شأني شين أحد بل بيان الصواب، فتأمل الكلامين؛ ليظهر لك الحق بلا مين"[1]. فمن خلال استعراض خطوات منهجه يتضح لنا جليًّا سيطرة الاتجاه اللغوي على مُؤَّلفه، وعند النَّظر إلى تطبيقه نرى أنَّه جنح إلى الاختصار في شرح الشواهد.

وهذا الكتاب هو الكتاب الوحيد الذي درس شواهد حاشية الشريف الجرجاني على المطول، ومن هنا اكتسبت أهميته لتفرده، ولما هو معلوم من أنَّ الشريف الجرجاني قد ناقش وعارض في حاشيته المطول، واعتمد في مناقشته على إيراد الشواهد في ذلك، يقول عن سبب تأليفه الكتاب: "لم أظفر لها بشرح يزيل عنها الارتياب، بل بقيت مستورة المعاني كالبدر في خلال السحاب، فحركتني الدواعي إلى حل مشكلاتها طلبًا للثواب ورغبة في نفع أهل الحق من الطلاب، فكتبت ما يسر الله -سبحانه- في ذلك معرضًا عن

(١) حسين بن شهاب العاملي، عقود الدرر في حل أبيات المطول والمختصر، جامعة هارفارد: مكتبة هوتون، رقم الحفظ (١٧٠٣)، ١١.

الإطناب المحل، والإيجاز المخل... وأدرجت فيه ما تضمنه المختصر والحاشية الشريفة من الشواهد؛ ليكون أحرى بنظم الفوائد"(١).

ويمكن إبراز ملامح هذا الاتجاه فيما يلي:

أولًا: إعراب البيت إعرابًا تفصيليًّا: ومن ذلك ما صنعه اللارندوي في أغلب دراسته لشواهد المفتاح، حيث قال عند دراسة قول القطامي:

كَمَـا طَيَّنَـتْ بِالفَـدَنِ السَّـيَاعَا

قال: "قوله: كما طينت بالفدن، الكاف حرف جر، وما مصدرية، وطينت فعل فاعل، أما الفعل فهو طين بالتشديد من طينت السطح... وأما الفاعل فهو تاء الخطاب والباء للاستعانة، متعلق بقول: طينت...قوله السياعا مفعول به لـ (طينت)"(٢).

فالكتاب قد أسهب في المسائل النحوية، حيث يعرب البيت كلمة كلمة، ويذكر نوع الفعل إنْ كان لازمًا أو متعديًا، وقد ذكر خطواته في التأليف في آخر كتابه حيث قال: "وأوردت أولًا البيت المستشهد به، ثم أتبعته بتسمية قائله وسببه الذي قيل لأجله، وذِكْرِ نَسَبِه وقبيلته وعصره، وهل هو جاهلي أو مخضرمي أو إسلامي؟ بحسب استطاعتي الوقوف على ذلك على سبيل الاقتصاد لا الاقتصار، ولا الإطناب والإكثار، وكتبت قَبْلَهُ وبَعْدَهُ ومطلعه؛ لمعاونة المعنى ولاستعذابه بوصف بليغ، وباشتمال الحكم ونحوه، إنْ كان من القصيدة، وإلا فاكتفيت بذكر قبله وبعده، ولم أكتب القصيدة تحاشيًا عن

(١) حسين بن شهاب العاملي، عقود الدرر في حل أبيات المطول والمختصر، ١١.

(٢) إبراهيم بن عبدالرحمن اللارندوي، الإفصاح في شرح شواهد المفتاح، ٢١.

التطويل خارجًا عن التعديل، ثم أتبعها بالشرح الوافي، والكشف الكافي، لاشتماله على الفنون العربية، والعلوم الأدبية، من الصرف والنحو واللغة الوفية، والبيان والبديع والعروض والقافية"[١].

من هذا نستنتج أنَّ أكبر هم وباعث على التأليف في الشاهد البلاغي هو: إعراب البيت إعرابًا تفصيليًّا، وشرح معنى البيت تفصيليًّا وإجماليًّا، وهذا ما صرَّح به بوضوح، الطرابلسي في مقدمة كتابه حيث قال: "ولما لم أر لشواهده [أي تلخيص المفتاح] شرحًا متكفلًا بحل ما أشكل من إعرابها، ولا وافيًا بكشف غرائب لغتها، وإبراز عرائس معانيها من حجابها، كان يلوح في خلدي شرح شواهده، وتقييد شوارده، وتذليل صعابه وتقريبه على طلابه"[٢]، إضافة إلى نسبة الأبيات إلى قائلها، وذكر بحر البيت وعروضه، وهذه كلها بعيدة عن البلاغة.

ثانيًا: التفصيل في المعنى اللغوي لمفردات البيت، من مثل ما أورده القادري في شرحه لشواهد التلخيص، حيث قال عند بيت الكميت:

أَحْلَامُكُمْ لِسَقَامِ الجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمُ تَشْفِي مِنَ

الأحلام: جمع حِلْم بالكسر الأناة والعقل، والسِّقَام كسحاب: المرض، والجهل: ضد العلم، وشافية: وصف مؤنث من الشفاء، والشفاء هو البُرْء من

(١) المرجع السابق، ٢٥١.

(٢) محمد بن حسن الطرابلسي، حل العويص في شواهد التلخيص، ٣.

العاهة، والدِّمَاء: جمع دم، والكَلَب بالفتح يطلق على عدة معان، والمراد هنا صياح من عضه الكَلْبُ(١).

ثالثًا: تقطيع البيت عروضيًّا: انفرد اللاروندي في كتاب الإفصاح في شرح شواهد المفتاح بالتقطيع العروضي للبيت، وهذا الفعل لم يصنعه أحد غيره – فيما اطلعت عليه– في جميع مؤلفات اللغة، خاصة التي تَدْرُس الشواهد، وهذا الصنيع إنما لجأ إليه بسبب الضعف العلمي الذي أصاب طلاب العربية في زمن تأليف الكتاب، والاستعراض العلمي الذي لا طائل منه من قِبَلِ المؤلفين، خاصة إذا علمنا أنَّ هذا المُؤَلَّف وُجِّه إلى طلاب أعاجم، لم ينشؤوا على اللغة وقراءة الشعر العربي، على أنَّ هذا لا يخدم الشاهد البلاغي، والأولى بهذا الصنيع كتب تعلم العروض لا كتب الشاهد البلاغي، فلو استعراضنا ما صنعه مع أول شاهد ذكره وهو قول مجنون ليلى:

أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ فَصَادَفَ قَلْبِي خَالِيا فَتَمَكْنَا

قال: "وبحره الطويل، أصله فعولن مفاعيلن فعولن أربع مرات، لكنه ههنا مقبوض العروض والضرب والابتداء، والحشو الثاني في المصراع الثاني، وذلك لأنَّه دخل على مفاعيلن في العروض والضرب، وعلى فعولن في الابتداء

(١) محمد بن الطيب القادري، مواهب التخصيص وفرائد التلخيص، في شرح ما انبهم من شواهد التلخيص، ٢٣٧.

والحشو الثاني القبض، وهو حذف الخامس الساكن، وهو النون في فعولن، والياء في مفاعيلن ههنا، فبقس فعول ومفاعلن"[١].

ثم قطَّع البيت عروضيًّا، فقال: "فتقطيعه هكذا: أتَاني: فعولن. هَوَاهَاقَبْ: مفاعيلن لَ أنْ أَعْ:فعولن. رِفَ لْهَوَى: مفاعلين. وَصَادَ: فعول. فَقَلْبِي خَا: مفاعيلن. لِيَنْ فَ: فعول. تَمَكْكَنَا: مفاعلن.

ثم أردف ذلك بذِكْرِ قافية البيت وشرحها فقال: "وقافيته من المتدارك، وهو أنْ يكون بين الساكنين حرفان متحركان، وههنا كذلك لأنَّ بين الكاف المدغم الساكن والألف الإشباعي الساكن حرفين متحركين، وهما الكاف المدغم فيه والنون في تمكنا، ومن المطلقة، وهي ما كان رويها متحركا لأنَّ النون في تمكنا حرف روي متحرك، ومن الموصولة، وهي ما كان بعد روي القافية حرف واحد يسمى وصلا مثلًا منزلا ومنزلو ومنزلي لأنَّ الألف في (تمكنا) بعد النون نشأ من فتحها والله أعلم"[٢]، إضافة إلى أنَّ شرح البيت كان بلغة ضعيفة معتمدة على تكلُّف السجع في مواضع كثيرة، وما فيها من العجمة الظاهرة، من أمثال تذكير المؤنث، أو تأنيث المذكر، إلى غير ذلك.

رابعًا: التفصيل في القضايا الصرفية والمعجمية عند دراسة الشاهد:

والقضايا الصرفية هي من أقل القضايا التي يناقشها شُرَّاح الشواهد الشعرية، وهي تكمن في بيان وزن كلمة وطريقة جمعها، أو نحو ذلك من القضايا

---

(١) إبراهيم بن عبدالرحمن اللارندوي، الإفصاح في شرح شواهد المفتاح، تحقيق: محمد بن عبدالوهاب، ١٤.

(٢) المرجع السابق، ١٤.

الصرفية، من مثل ما فعل وحدي الرومي، حيث قال: "الجَفَنَاتُ –محركة–: جمع جَفْنة بسكون، وهذا لأنَّ كل اسم على فَعْلَة إذا جُمِعَ بالألف والتاء حرّكت عينه بالفتح كثمرات ونخلات وركعات وسجدات، كما في ذيل المغرب، إلا أن يكون ياء أو واواً فيسكن حينئذ، كما في الصحاح، نحو: جوزة وجوزات، وبيضة وبيضات، ولعله مبني على لغة هذيل لما فيه من الاختلاف كما في الشافية وغيره فليحفظ"[1].

(١) وحدي إبراهيم الرومي، المعول شرح أبيات المطول، ٥٤٣.

المبحث الثالث: شرح الشَّواهد البلاغية بلغات غير العربية

انفردت دراسة الشواهد البلاغية بأنْ شُرِحَت بغير اللغة العربية، وهذا الفعل لم أجده –فيما اطلعت عليه– في علم من علوم العربية، فلم تُشْرَح شواهد النحو ولا الصرف ولا غيرها من العلوم بغير اللغة العربية؛ لاختلاف العلوم في مكوناتها اللغوية، وطرق تركيب تلك المكونات، وهذا الصنيع من العلماء اقتصر على البلاغة و كان هدفه توضيح البلاغة العربية لغير الناطقين بها، وتقريبها لهم، ولم يقتصر ذلك على الأغراض البلاغية، وإنما شمل أيضًا التعرض للشعر وأوزانه، فعلم العروض ميَّز الشعر العربي عن غيره من شعر اللغات الأخرى، بل إننا نجد أنَّ كتبًا بلاغية ترجمت كلها، ولم يقتصر فيها على الشواهد الشعرية[1].

أما اللغات التي شُرِحَتْ بها الشواهد البلاغية فهي اللغة العثمانية، وكانت في أوجِّ عصر الدولة العثمانية، والفارسية، وما اطلعت عليه في هذا الباب خمسة مؤلفات –بعد جهد كبير في البحث والتنقيب– وهي:

الأول: التنصيص المنتظر في شرح أبيات التلخيص والمختصر، فرغ منه مؤلفه سنة (١١٨٤هـ)، لمصطفى بن عبدالله الحنفي (ت: ١٢٠٣هـ)، وقد قدَّم له باللغة العربية شرح فيها منهجه وسبب تأليفه الكتاب، يقول

(١) مثل هذه المؤلفات لا تدخل ضمن إطار الدراسة؛ كونها لم تختص بالشاهد البلاغي، وإنما ترجمت كتبا بلاغية كاملة، وإن كان الشاهد البلاغي جزءا منها، ومن تلك الكتب: النفع المعول في ترجمة التلخيص والمطول، لعبدالنافع الرومي (ت: ١٣٠٨)، وترجمة للشيخ محمد بن محمد الشهير بآلتي برمق (ت: ١٠٣٣).

فيها: "إنَّ الأبيات في التلخيص وشرحه المختصر مشكلة الصيغ معضلة المباني، متباينة المرادات، متفاوتة المعاني، مشحونة بالمزايا والاستعارات، مملوءة بالبدايع والاستعمالات، بعضها متعلق ببعض العلوم والحكايات، لا جرم أردت أنْ أكتب عليها شرحًا تركيًّا لحل ألفاظها ومبانيها، وكشف إعرابها ومزاياها ومعانيها، فاتخذت مأخذًا لحصول هذا الخطب العظيم، والأمر الجسيم: المطول والأطول، وحاشية السيد السند، وحاشية حسن جبلي، وملا خسرو وحاشية الخطائي وشرح المالك والتنصيص والمعول للواحدي، ومعاهد التنصيص للأزهري والعباسي وشرح أبيات المفتاح لابن الخطيب محمد المزستري وشروح المفتاح وشرح أبيات الإيضاح، وبعض الكتب الكلامية والحكمة والتواريخ والأمثال واللغة"(١).

وهنا يرى المؤلف أنَّ شواهد التلخيص والمختصر مُشْكِلَة في معانيها، وكذلك في وجه الاستشهاد منها، فتحتاج إلى شرح وإيضاح، والأمر فيها ليس كذلك، فالشواهد إنَّما تُسَاقُ لتُوضَع القواعد التي استشهد لثبوتها، فيجب أنْ تتصف بالوضوح، وهذا ما كانت عليه شواهد التلخيص والمختصر، ثم هي لو كانت غامضة مشكلة فقد مرَّت بمرحلة زمنية كافية لحل ما انبهم وأشكل فيها، فشواهد التلخيص تناقلتها الكتب بالشرح والتعليق، وشواهد المختصر قد عَجَّتْ بها المدراس وحلقات العلم، فكتاب المختصر كان مقررًا في أغلب حِلَقِ المساجد في أثناء تأليف هذا الكتاب (١١٨٤هـ) ولكن هذا التأليف

(١) مصطفى بن عبدالله الحنفي، التنصيص المنتظر في شرح أبيات التلخيص والمختصر، تركيا: المكتبة الوطنية العامة، رقم الحفظ (١٢٣٠)، ١.

عالج خللًا عند المتلقين، فلما كانت لغتهم غير العربية، وكانت العجمة غالبة عليهم، كانوا بحاجة إلى شرح تلك الأبيات، فذكر خطواته التي سار عليها، وكذلك الكتب التي اعتمد عليها في شرح تلك الشواهد، وهي الكتب البلاغية المعتمدة، فلو لم تُوَضِّح تلك الكتب الشواهد لما اعتمد عليها.

ثم إنَّ منهجه في الشرح الذي سار عليه كان يتجه نحو الاتجاه اللغوي، وهو أقل الاتجاهات من حيث العمق المعرفي، فأقصى ما يصل إليه إعراب البيت، قال موضحًا طريقته في التأليف "فكتبت أولًا بحر كل بيت وتقطيعه، مع ما طرأ عليه من العلل والزحافات؛ اهتمامًا لتصحيح ألفاظ الأبيات، ثم بيَّنت قائله؛ لحصول الاعتماد على من استشهد به لدى المحاورات، ثم حررت ما اقتضاه من الإعراب واللغات والاستعمالات والضروب والمزايا والنكات والاستعارات والاشتهارات ومما يتعلق ببعض العلوم والحكايات لتكميل الإرادات ثم زبرت معناه مساسًا بألفاظه على قاعدة النحاة"[(١)].

فمن خلال استعراض طريقة المؤلف التي سار عليها في كتابه يتضح لنا جليًّا أنَّ دراسته كانت حول الشاهد، وليست منصبة على الشاهد، وحتى الدراسة التي درست الشاهد كانت لقضايا فرعية عن عملية الاستشهاد، فدرس وزن البيت وعروضه، وإعرابه، إلى غير ذلك مما لا علاقة له بوجه الاستشهاد في البيت.

---

(١) مصطفى بن عبدالله الحنفي، التنصيص المنتظر في شرح أبيات التلخيص والمختصر، تركيا: المكتبة الوطنية العامة، رقم الحفظ (١٢٣٠)، ١.

الثاني: القول الجيد في شرح أبيات التَّلخيص وشرحيه وحاشية السيد

لمؤلفه: محمد ذهني (ت:١٣٢٩هـ): وقد زاد على الكتاب الأول بأنْ ضَمَّ إليه شواهد المطول وحاشية السيد، فأصبحت عدد الكتب المدروس شواهدها أربعة: التَّلخيص والمختصر والمطول وحاشية السيد عليه.

وقد اختلف عن الكتاب السابق بأنَّه لم يقدم له بمقدمة عربية، وإنما بمقدمة عثمانية، تحدث فيها عن أهمية الشعر، وذكر العصور التي يستشهد بها، وذكر لمحة موجزة عن البحور الشعرية، موضحًا تفعيلات كل بحر، وقد بلغت عدد الشواهد التي شرحها (٦٢١) بيتًا، وقد كان منهجه في الكتاب كالتالي:

يكتب الشاهد الشعري باللغة العربية، ثم يذكر بحره، ثم مطلع القصيدة، ثم يوضح سياق البيت من القصيدة، وذلك بأنْ يذكر البيت الذي قبله والذي بعده، ثم يذكر الفن البلاغي في البيت، ويختم ذلك بذكر المعنى الإجمالي للبيت، وكل ذلك باللغة العثمانية، باستثناء الشعر، فقد كتبه باللغة العربية.

ويمكن أنْ نضع هذا المصنف في الاتجاه الأدبي، فقد درس الشواهد البلاغية دراسة أدبية، ويحسب لهذا المصنف أنَّه نقل الأدب العربي من خلال الشواهد البلاغية إلى اللغة العثمانية، فيذكر أسماء الشعراء، وعصورهم، وأهم قصائدهم، وما امتزوا به، وقد يذكر العديد من القصص التي دارت حول الشاعر، أو ما امتاز به الشاعر، ولم يقتصر على شرح الشاهد فقط، وإنما امتد شرحه للأبيات قبله وبعده، فيشرح الألفاظ لغويا، كما صنع في بيت رؤبة بن العجاج:

وَمُقْلَـــةً وَحَاجِبًـــا مُزَجَّجَـــا وَفَاحِمًـــا وَمَرْسِـــنًا مُسَـــرَّجَا

حيث ذكر الأبيات التي قبله وبعده، فذكر:

مَـا هَـاجَ أَشْـجَانًا وَشَـجْوًا قَـدْ مِـنْ طَلَـلٍ كَـالأَتَحَمِيِّ أَهْجَـا

أَمْسَـى هَجِـيْنٍ مَـنْ تَهَيَّجَـا وَاتَّخَذَتْـهُ النَّائِجَـاتُ مَنْأَجَـا

مَنَـازِلٌ هَـيَّجْنَ مَـنْ تَهَيَّجَـا مَـنْ آلِ لَيْلَى قَـدْ عَفَـوْنَ حِجَجَا

والشَـحْطُ قَطَّـاعٌ رَجَـاءَ مَـنْ

إلى أنْ قال:

أَزْمَـانَ أَبْـدَتْ وَاضِـحًا مُفَلَّجَـا أَغَـرَّ بَرَّاقًـا وَطَرْفًـا أَبْرَجَـا

وَمُقْلَـةً وَحَاجِبًـا مُزَجَّجَـا وَفَاحِمًـا وَمَرْسِـنًا مُسَـرَّجَا

وَكَفْلًا وَعَثاً إِذَا تَرَجْرَجَا

فقد ذكر الأبيات ثم شرح ألفاظها، ولم يقتصر على شرح ألفاظ الشاهد فقط(١).

كما أنَّه في شرحه يستشهد بأبيات لإيضاح معنى البيت أو قصته، فمن ذلك ما أورده عن بيت امرئ القيس:

وَقَـبْرُ حَـرْبٍ بِمَكَـانٍ قَفْـرُ وَلَـيْسَ قُـرْبَ قَـبْرِ حَـرْبٍ قَـبْرُ

فوضح مَنْ هو حرب، في قصته مع مرداس السلمي عندما أحرقا غيضة شجر في القُرية، يقال إنها كانت للجن فماتا، حيث قال مرداس في ذلك:

إِنِّي انْتَخَبْـتُ لَهَـا حَـرْبًا وَإِخْوَتَـهُ إِنِّي بِجَبْـلٍ وَثِيْـقِ العَهْـدِ دَسَّـاسُ

(١) محمد ذهني، القول الجيد في شرح أبيات التلخيص وشرحيه وحاشية السيد، استنابول: مطبعة باب عالي جاده سنده، ١٣٠٤هـ، ٣٠.

إِنِّي أُقَــوِّمُ قَبْــلَ الأَمْــرِ حُجَّتَــه كَيْمَــا يُقَــالَ وَلِيُّ الأَمْــرُ مِـرْدَاسُ

وقال:

وَيْــــلٌ لِحَــــرْبٍ فَارِسَــــا مُطَاعِنًــــا مُخَالِسَــــا

وَيْــــلٌ لِحَــــرْبٍ فَارِسًــــا إِذْ لَبِسُــــوا القَوَانِسَــــا

لَنَقْــــتُلَنْ بِقَتْلِــــهِ جَحَاجَحًــــا عَنَابِسَــــا[1]

الثالث: شرح شواهد المطول، لمحمد بن عبدالوهاب الكاشاني البندكلي [2]، وهذا الكتاب كان باللغة الفارسية، وقد كتب مقدمته أيضًا باللغة الفارسية، وذكر فيها الهدف من تأليفه هذا الكتاب وهو تقريب كتاب المطول للمتحدثين باللغة الفارسية، وأشار إلى أنَّ الباعث على تأليفه عدم معرفة العجم بلغة العرب، فألَّف هذا الكتاب لتقريب معاني الأشعار المفردة، وكذلك التراكيب، فجاء الكتاب على نهج الكتابين السابقين، فيبدأ بإعراب البيت إعرابا تفصيليًّا باللغة الفارسية، ثم يذكر المعنى الإجمالي للبيت، ثم يختم حديثه عن الشاهد بذكر موطن الاستشهاد، إلا أنَّه كان أكثر اختصارا، فلا يسهب في ذكر ما تعلق بالشاهد[3].

(١) المرجع السابق، ٤٠.

(٢) انظر: عبدالله محمد الحبشي، جامع الشروح والحواشي، أبو ظبي: المجمع الثقافي، ٢٠٠٤م، ١/ ٦٣٢، ولم أعثر على سنة وفاته.

(٣) انظر: محمد بن عبدالوهاب البندكلي، شرح شواهد المطول، وقفية الأمير غازي للفكر القرآني، رقم الحفظ (١١٧٨٩)، ١ وما بعدها.

وهذا العمل المختصر من البندكلي كان لتحقيق هدفه من الكتاب، وقد أفاد الأعاجم في تلقي الشواهد البلاغية، وقربها لهم، ولم يقدِّم شيئا للشاهد البلاغي، فقد خلا كتابه من استعراض أقوال العلماء في المسائل التي أثارتها الشواهد الشعرية، فضلا عن مناقشتها، فكان الكتاب مختصرا ومحدود التأثير في المجال البلاغي، ولا عيب في ذلك فأهداف الكتب تختلف، وقد أصاب المؤلف هدفه من تأليفه هذا الكتاب.

الرابع: إزالة العضل عن أشعار المطول، للمولى تراب علي (ت: ١٢٨١) وهذا الكتاب اختص بشواهد المطول دون غيره من الكتب الأخرى، وكُتِب باللغة الفارسية، ولم يقدِّم له المؤلف باللغة العربية، وإنما كانت مقدمته باللغة الفارسية أيضا، وهو أكثر اختصار من الكتب السابقة، ولم يزد عليها في شيء، وإنما حافظ المؤلف على هدفه من الكتاب، وهو تقريبه للأعاجم، بأخصر طريق(١).

الخامس: شرح شواهد المطول، للميرزا محمد بن سليمان التنكابني (ت: ١٣٢٠) ولم أتمكن من الاطلاع على الكتاب، وبحسب الاطلاع على الفهارس، "يظهر من فهرس كتبه أنه فارسي" وغالب الظن أنَّه لن يخرج في منهجه عن الكتب السابقة.

والملاحظ في الشروح بغير العربية أنَّ أغلبها اتخذت من كتاب المطول أصلا لدراسة الشواهد الشعرية، وهذا دليل على شهرة المطول عند غير العرب،

---

(١) انظر: مولى تراب علي، إزالة العضل عن أشعار المطول، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، رقم الحفظ (٢٢٨٠)، ١.

كشهرته عند العرب أيضا، فقد جاءت أربعة كتب من أصل خمسة لدراسة شواهده فقط، والكتاب الرابع كان لدراسة شواهد التلخيص مع المختصر، والمختصر قريب من المطول، ولم تَطُلْ تلك الدراسات التي كانت بغير اللغة العربية مفتاح العلوم للسكاكي، ولا الكتب السابقة له.

خاتمة:

وبعد عرض دراسة الشَّاهد البلاغي ومناهج العلماء في دراستها، يثار سؤال -إذا ما قورنت دراسة الشَّاهد البلاغي بدراسة الشَّاهد النحوي- وعلم النحو من أقرب العلوم إلى علم البلاغة من حيث منهجية التأليف، خاصة بعد استقرار البلاغة على يد السكاكي- وهو: لماذا تأخرت دراسة الشَّاهد البلاغي عن التَّأليف البلاغي؟ فأولى المؤلفات البلاغية المنهجية المنفصلة كانت على يد ابن المعتز (ت: ٢٩٦) في كتابه البديع، وقد انتهى من تأليف عام ٢٧٤هـ، وأول دراسة لشواهد البلاغة -فيما اطلعت عليه- كانت على يد فخر الدين الخوارزمي (ت: ٧٩٢) في كتابه شرح أبيات الإيضاح، فالفارق بين التأليف المنهجي المستقل للبلاغة ودراسة شواهدها قرابة خمسة قرون بخلاف علم النحو، فنجد أنَّ شواهد سيبويه دُرِسَتْ بعد قرن واحد من تأليفه للكتاب فبدأ المبرد (ت:٢٨٥) بدراستها، ثم توالت بعد ذلك المؤلفات التي اعتنت بشواهد الكتاب، ولعل من أسباب ذلك ما يلي:

أولًا: اختلاف نشأة العلمين (النحو والبلاغة) فعلم النحو نشأ ناضجًا في كتاب سيبويه، ولم تكن معالم أطوار نشأته واضحة، ولم تتدرج فيه المؤلفات، يقول أحمد أمين: "وتاريخ النحو في منشئه غامض كل الغموض، فإنَّا نرى فجأة كتابًا ضخمًا ناضجًا هو كتاب سيبويه، ولا نرى قبله ما يصح أنْ يكون نواة تُبَيِّن ما هو سُنَّة طبيعية من نشوء وارتقاء، وكل ما ذكروه من هذا القبيل لا يشفى الغليل"[1].

(١) أحمد أمين، ضحى الإسلام، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٣، ٢/ ٢٨٥.

وهذه النشأة النَّاضجة لعلم النحو جعلت المؤلفات من بعد كتاب سيبويه تدور في فلكه، تشرحه وتفسِّر غريبه، وتعيد النَّظر فيه وفي منهجه، ثم لما كان سيبويه لم يَنْسِبْ شواهده طرأت فكرة دراسة شواهده؛ وذلك لتوثيقها ونسبتها إلى قائلها، ومعرفة عصره، من هنا نشأت فكرة دراسة شواهده، والشواهد في كتاب سيبويه هي أُسُّ الكتاب، وعليها دارت منهجية التأليف وتقسيم الكتاب.

ويمكن أنْ نحصر سرعة دراسة شواهد سيبويه إلى أمرين، هما:

الأول: أنَّ سيبويه لم يصرَّح بأسماء الشعراء الذي استشهد بهم في كتابه، مما جعل العلماء بعده يدرسون شواهده، ويشرحونها، والهدف الأكبر من تلك الدراسات هي نسبة تلك الشواهد.

ثانيًا: تحقيق المسائل النحوية، سواء في قبول الشواهد أو الرد عليها، يقول عبدالسلام هارون: "المقصد الأول لشرح الشواهد هو تحقيق المسائل النحوية، واستيعاب دراستها"(١).

أما نشأة علم البلاغة فكانت مختلفة عن نشأة علم النحو، فنشأ علم البلاغة في أطوار طبيعية، فقد نشأ في أحضان علوم شتى منها النحو نفسه، والأدب وعلوم القرآن، ثم أُفْرِد في مؤلفات مستقلة ومنهجية مختلفة، في كتاب البديع لابن المعتز، ثم تطورت تلك المنهجية بحسب طبيعة العصور ارتقاء في مؤلفي عبدالقاهر الجرجاني: دلائل الأعجاز وأسرار البلاغة، ولم يكن الهدف من إفراد علم البلاغة بناء القواعد وحّدُّ الحدود وضبطها، وإنَّما أُفْرِد في خضم

(١) عبدالقادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب، ١٩/١، المقدمة.

القضايا النَّقدية، وكان الهدف إظهار بلاغة النَّص العربي، والصراع بين القديم والحديث في النصوص العربية.

واستمر الهدف من التَّأليف البلاغي كذلك، إلى أنْ جاء السكاكي (ت: ٦٢٦) والذي أراد من تأليفه المفتاح ضبط أبواب علم البلاغة، وهو نفس هدف علم النحو، فكان كتابه في علم البلاغة ككتاب سيبويه في علم النحو، وهذا يعلل تأخر دراسة الشواهد البلاغة، وأنَّ دراسة الشواهد انصرفت إلى الكتب البلاغية المتأخرة دون الكتب المتقدمة.

ثانيًا: اختلاف طبيعة العلمين (النحو والبلاغة) وشروط قبول الشواهد الشعرية فيهما، فمعلوم أنَّ الشواهد النحوية بُنِيَتْ عليها القواعد العربية؛ لذا لا بُدَّ من التأكد من صحة نسبتها إلى العرب في زمن معين، وهو زمن الاحتجاج، هذا بخلاف الشواهد البلاغية، فالأمر فيها واسع؛ لذا لم يُلْتَفَتْ إلى دراستها إلا متأخرا، ثم اتجهت العناية إلى شرحها وتوضيح بلاغتها، أما العناية بالشَّاهد النحوي إنما كانت تنصب في المقام الأول إلى نسبته إلى قائله، ثم معرفة زمنه، ثم وجه الاستشهاد فيه، دون شرح معنى البيت أو الاهتمام بذكر سياقه.

وبعد أنْ استعرضت بشكل مفصل مناهج التأليف في الشاهد البلاغي بأنواعه المتعددة، أَخْلُص إلى نتائج متعددة، هي:

- انقسم العلماء في دراسة الشواهد البلاغية القرآنية إلى قسمين، قسم أفرد مؤلفات إما لدراسة سور معينة أو آيات معينة، وآخر درس شواهد قرآنية مرتبطة بكتاب بلاغي معين.

- لم تُدْرَس الشواهد البلاغية القرآنية إلا من كتاب واحد، وهو مراقي المجد لآيات السعد لأحمد بن علي المنجور (ت: ٩٩٥)، وقد جمع بين منهج المفسرين في الترتيب ومنهج البلاغيين في دراسة الآيات القرآنية.
- سارت دراسة الشواهد الشعرية البلاغية في ثلاثة اتجاهات، الاتجاه البلاغي وهو أقلها حضورًا وكان مفرقا في الكتب، والاتجاه الأدبي وهو أكثرها حضورًا، حيث طغى على مؤلفات الشواهد البلاغية الشعرية، وأخيرا الاتجاه اللغوي.
- انحصر الاتجاه البلاغي في دراسة الشواهد الشعرية البلاغية في جزئيات صغيره، كان من أبرزها:
  - الإشارة إلى تاريخ الشاهد.
  - توضيح سياق البيت في القصيدة.
  - تكثير الاستشهاد على النوع البلاغي.
  - الاقتصار على ذكر البيت وموطن الشاهد.
  - التوسع في ذكر شواهد للغرض البلاغي من شعر الشاعر.
- أبرز الجوانب الأدبية التي دُرِسَتْ في أثناء دراسة الشاهد البلاغي الشعري، هي:
  - الانصراف إلى ذكر القصص والأحداث الأدبية.
  - ترجمة للشاعر، وذكر أهم أشعاره وقصصه.

- شرح جميع الأشعار الواردة في الكتاب المدروس.
- الانصراف عن موطن الاستشهاد في البيت إلى معنى البيت.

- تركَّز الجانب اللغوي في أثناء دراسة الشاهد البلاغي الشعري في:
  - إعراب البيت إعرابًا تفصيليًّا.
  - التفصيل في المعنى اللغوي لمفردات البيت.
  - تقطيع البيت عروضيًّا.
  - التفصيل في القضايا الصرفية والمعجمية عند دراسة الشاهد.
- أول مُؤَلَّف دَرَسَ الشواهد البلاغية الشعرية كان في أواخر القرن الثامن الهجري على يد أبي بكر الخوارزمي (ت: ٧٩٢) في كتابه شرح أبيات الإيضاح، بعد استقرار البلاغة العربية على يد السكاكي (ت: ٦٢٦) في كتابه مفتاح العلوم، وأكثر المؤلفات التي درست الشواهد البلاغية الشعرية كانت في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين، وجميعها كانت في عصور الشروحات والحواشي.
- لم تُدْرَس شواهد الكتب البلاغية المتقدمة من مثل البديع لابن المعتز، ودلائل الإعجاز وأسرار البلاغة لعبدالقاهر الجرجاني، مع أنها قائمة على الشواهد.
- الكتب التي دُرِسَتْ شواهدها ستة كتب بلاغية، هي – مرتبة حسب كثرة التأليف فيها–: التلخيص والإيضاح للخطيب القزويني، والمطول

والمختصر للسعد التفتازاني، ومفتاح العلوم للسكاكي، وحاشية السيد الشريف على المطول.

- عند إطلاق الشاهد في عناوين الكتب التي درست الشواهد البلاغية يكون المقصود الشاهد الشعري وليس غيره من الشواهد، أما الآيات القرآنية فعند دراستها إما أن تذكر في عنوان الكتاب، أو يُذْكر لفظ آيات كما في مؤلف ابن منجور.
- أكثر أنواع الشواهد التي دُرِست هي الشواهد الشعرية، ثم الشواهد القرآنية بدراسة واحدة، وأُهملت دراسة الشواهد البلاغية النثرية.
- غابت الأهداف البلاغية عن دواعي التأليف في جميع كتب دراسة الشواهد البلاغية، وقد انصبت الأهداف إلى أهداف أدبية من مثل نسبة البيت على قائله، وذكر وزنه وعروضه، والإشارة على أبيات القصيدة، والأحداث التاريخية المتعلقة بالشاهد أو الشاعر أو لغوية من مثل إعراب البيت إعرابًا تفصيليًّا، وذكر أوزان بعض الألفاظ، أو ذكر المعاني المعجمية لألفاظ الشاهد أو تعليمية من مثل تقريب فهم الأبيات للملقين، وهذا كان ظاهرا في الشروح التي كانت بغير اللغة العربية.
- عند تحليل الدراسات التي تناولت الشاهد الشعري البلاغي نجد أنَّها دراسة حول الشاهد، وليس دراسة الشاهد نفسه.
- انفردت دراسة الشواهد البلاغية بأنواعها عن غيرها من العلوم بأمرين:
  - دراسة الشواهد القرآنية.

- دراسة الشواهد الشعرية بغير العربية.

وفي نهاية البحث أقول: هذا جهد المقل، فما كان فيه من الصواب فمن الله وحده، وما كان فيه من الخطأ والنسيان، فمني ومن الشيطان، والله أسأل أنْ يتقبل هذا العمل، وأنْ يعفو عما فيه من الزلل، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع:

أولًا: الكتب المطبوعة:

- ابن المعتز، عبدالله، البديع، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، بيروت: دار الجيل، ٢٠٠٧م.
- ابن خلدون، عبدالرحمن، المقدمة، تحقيق: عبدالسلام الشدادي، الدار البيضاء: خزانة ابن خلدون: بيت الفنون والعلوم والآداب، (٢٠٠٥م).
- بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبدالحليم النجار، ط٥، القاهرة: دار المعارف.
- البغدادي، عبدالقادر، خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- بن عياد، مراد، مدونة الشواهد في التراث البلاغي، من الجاحظ إلى الجرجاني، أسسها، مقاييسها، مناهجها، وظائفها، صفاقس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- التفتازاني، سعدالدين، المختصر، تحقيق: عجاج عودة برغش، دمشق: دار التقوى، ٢٠٢١م.
- التفتازاني، سعدالدين، شرح تلخيص المفتاح المطول، تحقيق: ضياءالدين عبدالغني القالش، اسطنبول: دار اللباب، ٢٠٢٢م.
- التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون،١٩٩٦م.

- الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت: دار الجيل.
- الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الأعجاز، تحقيق: محمود شاكر، جدة: دار المدني، ط٣، ١٩٩٢م.
- الجزري، محمد بن محمد، كفاية الألمعي في آية يا أرض ابلعي، تحقيق: نشيد حميد آل محمود، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ٢٠٠٣م.
- الحبشي، عبدالله محمد، جامع الشروح والحواشي، أبو ظبي: المجمع الثقافي، ٢٠٠٤م.
- حسين، محمد كامل، في أدب مصر الفاطمية، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٥٠م.
- ذهني، محمد، القول الجيد في شرح أبيات التلخيص وشرحيه وحاشية السيد، استنابول: مطبعة باب عالي جاده سنده، ١٣٠٤هـ.
- الرازي، أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م.
- الرازي، محمد بن عمر، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: نصرالله حاجي، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٤م.
- الزبيدي، محمد بن حسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل، مصر: دار المعارف.
- الزركلي، خيرالدين، الأعلام، بيروت: دار الملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- الزمخشري، محمود بن عمر، إعجاز سورة الكوثر، تحقيق: حامد

الخفاف، بيروت: دار البلاغة، ١٩٩١م.
- السكاكي، يوسف بن محمد، مفتاح العلوم، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠١١م.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة: عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م.
- العباسي، عبدالرحيم، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق: عبدالحميد آل عبدالله، بيروت: عالم الكتب، ٢٠١١م.
- القادري، محمد بن الطيب، مواهب التخصيص وفرائد التلخيص، في شرح ما انبهم من شواهد التلخيص، تحقيق: لطيفة السني، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والتعليم والثقافة، إيسيسكو، ٢٠١١م.
- القزويني، الخطيب، الإيضاح، تحقيق: ضياء الدين القالش، دمشق: دار اللباب، ٢٠٢٣م.
- القزويني، محمد بن عبدالرحمن، تلخيص المفتاح، تحقيق: محمد بن علي الزعابي، المدينة المنورة: دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣م.
- القيرواني، ابن رشيق، العمدة في صناعة الشعر ونقده، تحقيق: النبوي شعلان، القاهرة: درة الغواص، ٢٠٠٠م.
- مشبال، محمد، البلاغة والأصول، دراسة في أسس التفكير البلاغة العربي، المغرب: أفريقيا الشرق، ٢٠٠٧م.
- المنجور، أحمد بن علي، مراقي المجد لآيات السعد، تحقيق: مبارك شتيوي الحبيشي، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٩م.

- النيسابوري، الحاكم، المستدرك على الصحيحين، دار التأصيل، مركز البحوث وتقنية المعلومات، ٢٠١٤م.

ثانيًا: الرسائل الجامعية والأبحاث المحكمة:

- ابن نجيم، عمر بن إبراهيم، عقد جوهر الكلام على سورة الكوثر، تحقيق: عادل بن محمد الرفاعي، الجامعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية للغة العربية وآدابها، العدد: ٦، الجزء: ١، ٢٠٢٣م.
- الدريهم، سعد بن عبدالعزيز، موقف السكاكي من الشاهد القرآني، مجلة جامعة دنقلا للبحوث العملية، مج: ٧، العدد ١٤، (٢٠١٨).
- الرومي، وحدي إبراهيم، المعول شرح أبيات المطول، تحقيق: عبدالقادر حسين طحلو، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (١٤٣٣هـ).
- الطرابلسي، محمد بن حسن، حل العويص في شواهد التلخيص، تحقيق: محمد الأمين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (١٤٢٢هـ).
- عبدالباقي، عماد عبدالباقي، التشبيهات ورودها في استخدام اللغات، اللغة العربية والتركية أنموذجا، مجلة Drrga PARK، المجلد ٢١، العدد: ٥٢.
- العطوي، عويض بن حمود، منهج التعامل مع الشاهد البلاغي بين عبدالقاهر الجرجاني وكل من السكاكي والخطيب القزويني، جامعة أم القرى: مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها،

العدد: ٣٠، المجلد: ١٦، (٢٠٠٤).
- العوفي، حمد بن عبدالله، الشاهد البلاغي عند ابن المعتز في كتابه البديع دارسة في المنهج، مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية، المجلد الثامن، العدد (٣١)، سبتمبر ٢٠٢٢.
- اللارندوي، إبراهيم بن عبدالرحمن، الإفصاح في شرح شواهد المفتاح، تحقيق: محمد بن عبدالوهاب، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (١٤٣٣هـ).
- النقاوسي، أحمد، الروض الأزهر فيما تضمنته سورة الكوثر، من وجوه البلاغة وفنون الفصاحة والبراعة، تحقيق: عبدالله بن سليمان السعيد، جامعة الأزهر، حولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا، العدد: الرابع والعشرون، الجزء: العاشر، ٢٠٢٠م.

ثالثًا: المخطوطات:

- الأناري، إبراهيم، تحفة الأحباب، مكتبة عارف حكمت، رقم الحفظ: (١٦/ ٤١٦).
- البندكلي، محمد بن عبدالوهاب، شرح شواهد المطول، وقفية الأمير غازي للفكر القرآني، رقم الحفظ (١١٧٨٩).
- الحنفي، مصطفى بن عبدالله، التنصيص المنتظر في شرح أبيات التلخيص والمختصر، تركيا: المكتبة الوطنية العامة، رقم الحفظ (١٢٣٠).
- الخوارزمي، فخر الدين، شرح أبيات الإيضاح، مكتبة جامعة أم

القرى، رقم الحفظ (١٥٨٦٧).
- العاملي، حسين بن شهاب، عقود الدرر في حل أبيات المطول والمختصر، جامعة هارفارد: مكتبة هوتون، رقم الحفظ (١٧٠٣).
- العباسي، عبدالرحيم، نظم الوشاح على شواهد تلخيص المفتاح، مكتبة عارف حكمت، رقم الحفظ: (٢٨٠٨).
- مولى، تراب علي، إزالة العضل عن أشعار المطول، مكتبة جامعة أم القرى، مكة المكرمة، رقم الحفظ (٢٢٨٠).

First: sources and references

- Ibn al-Mu‘tazz, Allāh, al-Badī‘, taḥqīq : Muḥammad ‘bdālmn‘m Khafājī, Bayrūt : Dār al-Jīl, 2007m.
- Ibn Khaldūn, ‘Abd-al-Raḥmān, al-muqaddimah, taḥqīq : ‘Abdussalām al-Shaddādī, al-Dār al-Bayḍā’ : Khizānat Ibn Khaldūn : Bayt al-Funūn wa-al-‘Ulūm wa-al-Ādāb, (2005m).
- Brūkilmān, Kārl, Tārīkh al-adab al-‘Arabī, tarjamat : ‘bdālḥlym al-Najjār, ṭ5, al-Qāhirah : Dār al-Ma‘ārif.
- al-Baghdādī, ‘Abd-al-Qādir, Khizānat al-adab wa-lubb lubāb Lisān al-‘Arab, taḥqīq : ‘Abdussalām Hārūn, al-Qāhirah : Maktabat al-Khānjī.
- ibn ‘Ayyād, Murād, Mudawwanat al-shawāhid fī al-Turāth al-balāghī, min al-Jāḥiẓ ilá al-Jurjānī, ususuhā, maqāyisuhā, manāhijuhā, waẓā’ifuhā, Ṣafāqis : Kullīyat al-Ādāb wa-al-‘Ulūm al-Insānīyah.
- al-Taftāzānī, Sa‘d-al-Dīn, al-Mukhtaṣar, taḥqīq : ‘Ajjāj ‘Awdah Barghash, Dimashq : Dār al-Taqwá, 2021m.
- al-Taftāzānī, Sa‘d-al-Dīn, sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ al-Muṭawwal, taḥqīq : ḍyā’āldyn ‘Abd alqālsh, Istanbūl : Dār al-Lubāb, 2022m.
- al-Tahānawī, Muḥammad ‘Alī, Kashshāf iṣṭilāḥāt al-Funūn wa-al-‘Ulūm, taḥqīq : ‘Alī Daḥrūj, Bayrūt : Maktabat Lubnān Nāshirūn, 1996m.
- al-Jāḥiẓ, ‘Amr ibn Baḥr, al-Bayān wa-al-tabyīn, taḥqīq : ‘Abdussalām Hārūn, Bayrūt : Dār al-Jīl.
- al-Jurjānī, ‘bdālqāhr, Dalā’il al-’‘jāz, taḥqīq : Maḥmūd Shākir, Jiddah : Dār al-madanī, ṭ3, 1992m.
- al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad, Kifāyat al-Alma‘ī fī Āyat yā arḍ abl‘y, taḥqīq : Nashīd Ḥamīd Āl Maḥmūd, Bayrūt : Dār al-Āfāq al-Jadīdah, 2003m.
- al-Ḥabashī, Allāh Muḥammad, Jāmi‘ al-Shurūḥ wa-al-ḥawāshī, Abū Ẓaby : al-Majma‘ al-Thaqāfī, 2004m.
- Ḥusayn, Muḥammad Kāmil, fī adab Miṣr al-Fāṭimīyah, al-Qāhirah : Dār al-Fikr al-‘Arabī, 1950m.
- Dhuhnī, Muḥammad, al-Qawl al-Jīd fī sharḥ abyāt al-Talkhīṣ wa-sharḥayh wa-ḥāshiyat al-Sayyid, astnābwl : Maṭba‘at Bāb ‘Ālī jādh Sandah, 1304h.
- al-Rāzī, Aḥmad ibn Fāris, Maqāyīs al-lughah, taḥqīq : ‘Abdussalām Hārūn, Bayrūt : Dār al-Fikr, 1979m.

- al-Rāzī, Muḥammad ibn ʻUmar, nihāyat al-Ījāz fī dirāyat al-iʻjāz, taḥqīq : nṣrāllh Ḥājjī, Bayrūt : Dār Ṣādir, 2004m.
- al-Zubaydī, Muḥammad ibn Ḥasan, Ṭabaqāt al-naḥwīyīn wāllghwyyn, taḥqīq : Muḥammad Abū al-Faḍl, Miṣr : Dār al-Maʻārif.
- al-Ziriklī, khyrāldyn, al-Aʻlām, Bayrūt : Dār al-Malāyīn, ṭ15, 2002M.
- al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʻUmar, Iʻjāz Sūrat al-Kawthar, taḥqīq : Ḥāmid al-Khaffāf, Bayrūt : Dār al-balāghah, 1991m.
- al-Sakkākī, Yūsuf ibn Muḥammad, Miftāḥ al-ʻUlūm, taḥqīq : ʻAbd-al-Ḥamīd Hindāwī, Bayrūt : Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, ṭ2, 2011M.
- Sībawayh, al-Kitāb, taḥqīq : ʻAbdussalām Hārūn, al-Qāhirah : ʻĀlam al-Kutub, ṭ3, 1983m.
- al-ʻAbbāsī, ʻbdālrḥym, Maʻāhid al-tanṣīṣ ʻalá shawāhid al-Talkhīṣ, taḥqīq : ʻAbd-al-Ḥamīd Āl Allāh, Bayrūt : ʻĀlam al-Kutub, 2011M.
- al-Qādirī, Muḥammad ibn al-Ṭayyib, Mawāhib al-takhṣīṣ wa-farā'id al-Talkhīṣ, fī sharḥ mā anbhm min shawāhid al-Talkhīṣ, taḥqīq : Laṭīfah al-Sunnī, Manshūrāt al-Munaẓẓamah al-Islāmīyah lil-Tarbiyah wa-al-taʻlīm wa-al-Thaqāfah, Īsīskū, 2011M.
- al-Qazwīnī, al-Khaṭīb, al-Īḍāḥ, taḥqīq : Ḍiyā' al-Dīn alqālsh, Dimashq : Dār al-Lubāb, 2023m.
- al-Qazwīnī, Muḥammad ibn ʻAbd-al-Raḥmān, Talkhīṣ al-Miftāḥ, taḥqīq : Muḥammad ibn ʻAlī al-Zaʻābī, al-Madīnah al-Munawwarah : Dār al-Imām Muslim lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ, 2023m.
- al-Qayrawānī, Ibn Rashīq, al-ʻUmdah fī ṣināʻat al-shiʻr wa-naqdih, taḥqīq : al-Nabawī Shaʻlān, al-Qāhirah : Durrat al-ghawwāṣ, 2000M.
- Mashbāl, Muḥammad, al-balāghah wa-al-uṣūl, dirāsah fī Usus al-tafkīr al-balāghah al-ʻArabī, al-Maghrib : Afrīqiyā al-Sharq, 2007m.
- al-Manjūr, Aḥmad ibn ʻAlī, Marāqī al-Majd li-āyāt al-Saʻd, taḥqīq : Mubārak Shutaywī al-Ḥubayshī, al-Madīnah al-Munawwarah : al-Jāmiʻah al-Islāmīyah, 2009M.
- al-Nīsābūrī, al-Ḥākim, al-Mustadrak ʻalá al-ṣaḥīḥayn, Dār al-ta'ṣīl, Markaz al-Buḥūth wa-tiqnīyat al-maʻlūmāt, 2014m.

Second: University theses and peer-reviewed research:
- Ibn Nujaym, ‘Umar ibn Ibrāhīm, ‘aqd Jawhar al-kalām ‘alá Sūrat al-Kawthar, taḥqīq : ‘Ādil ibn Muḥammad al-Rifā‘ī, al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah, Majallat al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah lil-lughah al-‘Arabīyah wa-ādābihā, al-‘adad : 6, al-juz’ : 1, 2023m.
- al-Durayhim, Sa‘d ibn ‘Abd-al-‘Azīz, Mawqif al-Sakkākī min al-Shāhid al-Qur’ānī, Majallat Jāmi‘at Dunqulā lil-Buḥūth al-‘amalīyah, Majj : 7, al-‘adad 14, (2018).
- al-Rūmī, Waḥdī Ibrāhīm, alm‘wl sharḥ abyāt al-Muṭawwal, taḥqīq : ‘Abd-al-Qādir Ḥusayn ṭḥlw, Risālat duktūrāh, al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, (1433h).
- al-Ṭarābulusī, Muḥammad ibn Ḥasan, ḥall al‘wyṣ fī shawāhid al-Talkhīṣ, taḥqīq : Muḥammad al-Amīn, Risālat mājistīr, al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, (1422H).
- ‘Abd-al-Bāqī, ‘Imād ‘Abd-al-Bāqī, al-Tashbīhāt wrwdhā fī istikhdām al-lughāt, al-lughah al-‘Arabīyah wa-al-Turkīyah anmūdhajan, Majallat Drrga PARK, al-mujallad 21, al-‘adad : 52.
- al-‘Aṭawī, ‘Uwayḍ ibn Ḥammūd, Manhaj al-ta‘āmul ma‘a al-Shāhid al-balāghī bayna ‘bdālqāhr al-Jurjānī wa-kull min al-Sakkākī wa-al-khaṭīb al-Qazwīnī, Jāmi‘at Umm al-Qurá : Majallat Jāmi‘at Umm al-Qurá li-‘Ulūm al-sharī‘ah wa-al-lughah al-‘Arabīyah wa-ādābihā, al-‘adad : 30, al-mujallad : 16, (2004).
- al-‘Awfī, Ḥamad ibn Allāh, al-Shāhid al-balāghī ‘inda Ibn al-Mu‘tazz fī kitābihi al-Badī‘ dirāsah fī al-manhaj, Majallat Jāmi‘at al-Bāḥah lil-‘Ulūm al-Insānīyah, al-mujallad al-thāmin, al-‘adad (31), Sibtambir 2022.
- allārndwy, Ibrāhīm ibn ‘Abd-al-Raḥmān, al-Ifṣāḥ fī sharḥ shawāhid al-Miftāḥ, taḥqīq : Muḥammad ibn ‘Abd-al-Wahhāb, Risālat mājistīr, al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, (1433h).
- alnqāwsy, Aḥmad, al-Rawḍ al-Azhar fīmā taḍammanat′hu Sūrat al-Kawthar, min Wujūh al-balāghah wa-funūn al-faṣāḥah wālbrā‘h, taḥqīq : Allāh ibn Sulaymān al-Sa‘īd, Jāmi‘at al-Azhar, Ḥawlīyat Kullīyat al-lughah al-‘Arabīyah banīn bjrjā, al-‘adad : al-rābi‘ wa-al-‘ishrūn, al-juz’ : al-‘āshir, 2020m.

Third: Manuscripts:
- al’nāry, Ibrāhīm, Tuḥfat al-aḥbāb, Maktabat ‘Ārif Ḥikmat, raqm al-ḥifẓ : (16/416).

- albndkly, Muḥammad ibn ʻAbd-al-Wahhāb, sharḥ shawāhid al-Muṭawwal, Waqfīyat al-Amīr Ghāzī lil-Fikr al-Qur'ānī, raqm al-ḥifẓ (11789).
- al-Ḥanafī, Muṣṭafá ibn Allāh, al-tanṣīṣ al-muntaẓar fī sharḥ abyāt al-Talkhīṣ wa-al-mukhtaṣar, Turkiyā : al-Maktabah al-Waṭanīyah al-ʻĀmmah, raqm al-ḥifẓ (1230).
- al-Khuwārizmī, Fakhr al-Dīn, sharḥ abyāt al-Īḍāḥ, Maktabat Jāmiʻat Umm al-Qurá, raqm al-ḥifẓ (15867).
- al-ʻĀmilī, Ḥusayn ibn Shihāb, ʻUqūd al-Durar fī ḥall abyāt al-Muṭawwal wa-al-mukhtaṣar, Jāmiʻat hārfārd : Maktabat hwtwn, raqm al-ḥifẓ (1703).
- al-ʻAbbāsī, ʻbdālrḥym, naẓm al-Wishāḥ ʻalá shawāhid Talkhīṣ al-Miftāḥ, Maktabat ʻĀrif Ḥikmat, raqm al-ḥifẓ : (2808).
- Mawlá, Turāb ʻAlī, Izālat al-ʻaḍal ʻan ashʻār al-Muṭawwal, Maktabat Jāmiʻat Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah, raqm al-ḥifẓ (2280).